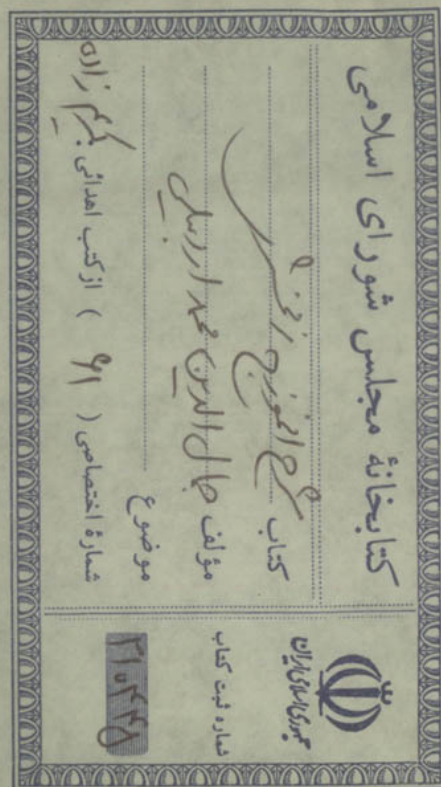


کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

بها إلى زوال الفناء والصلوة على خير الأنام
محمد صاحب الفقان وعلى الواضحات رؤسا
اهل الايمان اصابكم فبقول الامام العالم
الغائب الفاضل الكامل الافضل الفاضل
واشرف المحققين المحول المعظم الامام
لاعظم الجامع بين المعقول والمنقول
الحاوي بين الاصول والفرع

٦١
٤٤٥



مبين الحلال والحرام تلك الفضاة
والحكام المصونة بعناية رب
لعالملين جمال الملة والدين محمد
عبد الغنى الاراد بيلي منع الله المسلمين
بطول بقاءه وادام دولته محوفا
لقد لما رايت الامام الهمام علامة
العالم الاسنا

العالم الاسنا وبي آدم جوار الله العلامة قدس
روحته العزيز اعني اعز وجهه في القليل
فقط كتبوا له من صغير الحجم عجز الفجر
من وعجزهم من طوبى بالملك
مستبد حرة ولم يكن له شرح بل هو فاضل
من يلقى اليه مفاسد وفككت ابد للمدة
المستبد من اصحابنا المخرطين في سلب
اجابنا لا استمارة على الرشد وسرد
النقص الكبر وعما والملة والدين احداث
القدرة لا يظن سلام رئيس الانام اقصد
الفضاء والحكام منظم الحق والاحكام عباد
الملة والدين معضل الكاشي ليعلم الله نعم
امالها وضاعف في العالمين اقبالها
اردلان اشجعه شرحا بين طلبة الفضل

انقضى بغيره
لا يفرق ولا يفرق
١٠

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	شرح الموعود فی شرح
مؤلف	جمال الدین محمد ارباب
موضوع	
شماره اختصاصی	(۹۱) از کتب اهدائی بکم زاده
شماره ثبت کتاب	۲۱۵۴۴۸
جمهوری اسلامی ایران	

بها التزود الفرائد والصلوة على خير الأنام
 محمد صاحب الفقان وعلى الدواضخار و سنا
 اهل الايمان اصابعه فيقول الامام العالم
 العابد الفاضل الكامل الافضل الفاضل
 واشرف المحققين المحول المعظم الامام
 لا عظم الجامع بين المعقول والمنقول
 الحاوي بين الاصول والفروع

۶۱

۴۴۵ ۲۱۰ ۴۴۵

منه فخره بعباد من قدره

عليه مطالبه بحيث لا يخطئ من تحليل لفظه
حظا كثيرا ولا تجاوز عن شفه معناه الا
مسافة يسيرة والزمن ان كتب الفاظ الا
ينها من اول كتابة الشرح الى ان يها حتى تكو
كالزيادة للقطر على الغرب يعنيهم عن
نسخ التي لعبت بها اليد الجعلة بالتحريف و
اجل من الله تعالى بعينه على الامام و
يجعله فابيه الى دار السلام فاقبه المسعدان
وعليه التكلان فالكلية مفردة او قبل
الشرع في المقصود لا بد من تقديم فائدة
وهي من اعلم ان طالب كل شيء ينبغي ان
يقتصر على ذلك الشيء بوجه من الوجوه
لان المحور هو جميع الوجوه لا يمكن طلبه

و اصل این اخلاص است
و اصل این اخلاص است

جمع کل

ويفي انظر ان بصورة الغرض من مطلوبه
لان ان لم بصورة او لا يكون مسقطه عينا

[illegible]

في طلبه على صريح منقول آخر في اللغة
القصدي في العرف الخالص على ما صول

مردم

ويفي ان ينصو الغرض من مطلوبه
لان ان لم ينصو او لا يكون سعيه عشا
الغرض
علم

لا اله الا الله
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
مكتوبا

في طلبه على صهيون مغول الخوف للعدو
القدس في العز الخيال على باطل الغرب
بها المصال أو أم الكرامة أو بناء والغرض

منه معروف الأعراب والأعرب لا يوجد إلا
من الأعراب في التلخيص الأستاذ الذي لا

بما يقع في الترتيب : صفة صفة
تألف
عبد الآفي الكلام والكلام انما هو
مما يسمون فلان السمع يتاخر عن
السمع

الكنيسة الخوذة بشفقة الخلق والامانة
سائر الامم واهل الارض والسموات
التي افاض الله علينا من فضله

جزوه طاعت و الشیء اما یعرف بعد

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript.

انما مکتوب

قالی دمشق

ان يخرج عنه نحو خرج مخرج فان مخرج اسم
 فذا خبر عنه بالخروج ودخل حرف الجر يعني
 يجوز ان يدخله حرف الجر نحو مخرج بعيسى
 فان عيسى اسم دخله الباء وهو حرف الجر و
 اضيف يعني يجوز ان يضاف الى غير مخرج
 فان الغلام اسم اضيف الى الكاف وعرف
 يجوز ان يدخله الالف واللام نحو الرجل
 يعني يجوز ان يدخله التنوين نحو زيد فجمع هذه
 خواص الاسماء لا يوجد شي منها في الفعل
 ولا في الحرف واما الاخبار عنه من خواص
 الاسم فلان الاسم الفعل خبر واما فلا
 خبر عنه والحرف لا يكون خبرا ولا محمولا
 عنه واما حرف الجر فلان حرف الجر علامة

التنوين حرف اق
 تنوين المجرور
 زبد راجع
 وتنوين العوض
 تنوين المضاف
 تنوين المضاف اليه
 تنوين الزم
 في اخر الدرس
 وتنوين التثنية
 تنوين المجرور

الخبر

تنوين
 راجع
 بعد اورد وطره
 اي سبيل

للخبر عنه وقد قلنا ان الفعل والحرف لا خبر
 عنها واما الاضافة فلان الغرض منها
 اما التعريف والتخصيص والتعريف كما
 يسمي والفعل والحرف لا يمكن ان يكون
 ذلك واما الالف واللام فلان الغرض
 من دخولها تعريف الخبر عنه وقد ذكرنا
 انها لا خبر عنها واما التنوين فلانها
 علامة تمام مدحولها والفعل والحرف
 لا يمكن الا بالانضمام اليها لتمام
 واما الحرف فتمتع بلفظه واما
 اسم الجنس والعلم والمعرفة وثوابه
 والبيوع والمشي والمجوع المعرفة والتكفر
 المذكور الموصف المصغر المنسوب اسماء
 العدد اسماء المتصلة بالانواع

ولا خمسة عشر

أقول الأضاف بمجى الأقسام يعني الأقسام
 الأسم المذكورة في هذه الكتاب مختصرة في
 خمسة عشر وما الأول اسم الجنب وهو ما
 يدل على شيء غير معين وما اسميه حصيفة
 كوجيل والثاني العلم وهو ما يدل على شيء
 معين ولا يشاء ولا غيره بوضع واحد نحو زيد
 والثالث المغرب وهو ما اختلف اخرج آلاف
 العوام لفظا كزيد ولفظا كسعدى والرابع
 التواضع يعني تواضع العرب وهو كل اسم تاء معرب
 ما عدا ما يقدر من جهة واحد كالقائم الله
 قلنا جائز في زيد العالم القائم الخاضع المبتنى وهو الذي
 تسكنه آخوه وهو كنه لا يعامل كمن وجبت
 ابن وهو لا السادس المثنى وهو ما زيد
 في النسخة القائل ما مضى ما قبلها وقوله

عنه

عوضا من الحركة والنون نحو ما في
 مسلمان ورايت مسلمين ومررت بمسلمين
 السماع المجموع وهو ما دل على احاد يدل
 على احادها واحد كزيدين ومرحلو
 هذان الثامن المعرفة وهو ما دل على شيء
 معينه نحو انا وانت التاسع النكر وهو
 هي ما دل على شيء غير معين كقلام القائل
 المذكر وهو ما خلا اخره من التاء الثاني وفي
 المفصولة والممدودة كرجل الحادي من المثنى وهو

ما زيد في آخر احدها مكرامه وحبلى وحمراء
 الثاني عشر المصغر وهو ما تم اوله وفتح ثانيه
 وزيد مثل قال الله يا ساكنه كرميل الكرم الثالث
 المنسوب وهو ما الخوف في آخره ما مشددة نزل على
 نسبة الشيء اليه كقوله في الرابع عشر اسمها الولد هو
 اسم الثاني بعد بها الاشياء كواحد واشد مثلنا الحمار
 عشر اسمها المتصل بالافعال وهي التي لا وجود لها في الفعل كعلم
 وعالم ومعلوم وعلم وفقد المسمى من الاصناف الاسماء التي تدل
 كل واحد منهم مع ما يتعلق بها في هذا الكتاب في موضعها بالاشياء
 انشاء له فعلى ان قال الحبيب وهو علم صريحي كرميل الكرم
 واسم معنوي كعلم ومفهوم اقول طواف في الصنف من غير انشاء
 الاسم بحاله شرعي في غير ذلك مفصلة وعرف في التفصيل

فما تسمى في العلم فالعلم هو الذي لا يوصف بالصفات
 اعني في العلم الحقيقى الذي هو اولها صانعه في العلم
 الذي لا يوصف بالصفات

ينقسم

ما يقرب من نفسه واسم مقرب وهو ما يقرب
 من غيره كعلم ثم مثل كل ضم بمثالين
 مشقوع وغير مشقوع كرجل والثاني اسم
 عين مشقوع كراكب والثالث اسم
 معنوي غير مشقوع كعلم والربيع اسم معنوي
 مشقوع كفهوم فالعلم الفاعل عليه
 ان ينقل عن اسم عين كجبر وقد
 ينقل عن فعل كقوله قد ينقل كظفان
 افتر كسافر من القسمة الاولى شرعي
 في القسمة الثانية اعني العلم ففالعلم
 على العلم ان ينقل عن اسم عين كجبر
 فانه وضع اولها الضمير ثم نقل منه
 وجعل علما لرجل وقد ينقل العلم عن فعل

ما يقرب من نفسه واسم مقرب وهو ما يقرب
 من غيره كعلم ثم مثل كل ضم بمثالين
 مشقوع وغير مشقوع كرجل والثاني اسم
 عين مشقوع كراكب والثالث اسم
 معنوي غير مشقوع كعلم والربيع اسم معنوي
 مشقوع كفهوم فالعلم الفاعل عليه
 ان ينقل عن اسم عين كجبر وقد
 ينقل عن فعل كقوله قد ينقل كظفان
 افتر كسافر من القسمة الاولى شرعي
 في القسمة الثانية اعني العلم ففالعلم
 على العلم ان ينقل عن اسم عين كجبر
 فانه وضع اولها الضمير ثم نقل منه
 وجعل علما لرجل وقد ينقل العلم عن فعل

كبريد فانه في الاصل مضارع وانقل
 عنه وجعل علما للرجل وقد جعل العلم
 اي جعل في قوله وضعه علما من غير ان
 ينقل عن شيء كعطفان فانه وضع
 علما قبله فاعلم انما منقول كجفر
 بن زيد او من جعل الرجل كعطفان والنفذ
 اقامه مفردا ومن جعل كعب والمفرد اقامه
 اسم من جنس وهو الغالب كجفر واما
 من نقل ما في كثر فانه في الاصل
 جدد ثم جعل علما للرجل من مضارع
 كبريد او من امر كاصمت بكسر الهمزة فانه
 في الاصل امر من يصف على من يصف
 بمعنى اكله فجعل علما للرجل فان احدا

ر

فيها
 سمح صونا فاعلم انما فيه ايضا
 ضمه الى الكثرة كاعتر بناؤه الى الاعتراف
 والمركب اما السنادي كما كتبه شرا فان
 معناه في الاصل اخذني الباطن بشر الخجل
 علما للرجل الذي اخذني الباطن حبه
 او سميا او اضافي كعبد الله او غيره كعبدك
 فان لعبد اسم للمضم والتبكي مضمون
 الذي جعل علما للبلد واللعلم شمة اخرى
 وهي انه ان كان منه مدح او فقه فهو اللقب
 كحمود وقبة والافان كان في اولها
 واما ضما الكنية كما في عمرو وام كلثوم والافان
 فهو الاصل كجفر في المغرب على ضربين
 وهو ما يدخل الرفع والنصب والمجر والتثنية
 وغير منصرف وهو الذي وضع منه الجبر والتثنية

فان بسبب علم سنده
 كعب بن عبد الله

وان منصرفا انتهى الى العلم
 بعين الهمزة كجفر واما ما بين
 بين منصرف او منصرف
 غير منصرف على معنى اي

ويقع في الموضع الجرح موزن ^٢ بجرح واحد
 إلا إذا اصفى أو عرف باللام مخز ^٢
 بأحدكم وبالأخر ^٢ أو في الموضع المصفى
 الثاني شرح في القنف الثالث اعني
 المعرف فتوجه على نوعين منصرف وغير
 منصرف والمنصرف وهو ما يدخل في رفع
 والنصب والجرح والنون كمن يلقى في لسان
 جاني فبذل ورايت فبذل وموزن يزيد
 وغير المنصرف وهو الذي منع منه الجرح والشرع
 ويقع في موضع الجرح لأن الجرح والفتح اخوان
 كاحد في قولنا موزن بأحد يقع الدال
 وإنما يمنع من الجرح والنون كما سيجي
 من بعد وهو ان غير المنصرف ما فيه
 سببان أو سبب واحد ذكر من الأسباب
 التسعة

المضاف اليه التوسيم والمخاضير والمخول فصدق في الكلام
 في قوله وموزن الجرح لأن الجرح والفتح اخوان

التسعة الأربعة وكل واحد من تلك
 الأسباب يقع للأصل كما سيجي
 بغاي فيكون ذلك غير منصرف في عينه
 فتشبه الفعل من حيث ان فيه أيضا
 فرعين أحدهما الجاحد والثاني
 الكلام إلى الاسم كما عرف في التأسيس أنه
 مشتق من الاسم فالمشتق فرغ من
 المشتق منه فليست أشابة الفعل من غير
 الجهمين فماسبان يمنع منه أوصى
 خواص الاسم وهو الجرح والنون إلا إذا
 اصفى غير المنصرف المشتق أو عرف
 باللام فإن الجرح لا يمنع عنه ح لأن
 الأضافه والام من خواص الاسم فتعني
 بسببها جانب الأسماء فيه وفي ضعف

في قوله وموزن الجرح لأن الجرح والفتح اخوان

في قوله وموزن الجرح لأن الجرح والفتح اخوان

السند اذا كانت مضافة الى غير باب
 المتكلم فذلك الاسماء ابوه واخوه وحموها
 وهنوه ونحوه ونحوه فقط فقط فقط فقط
 اخلا فيها بالحروف فقط فقط فقط فقط
 وواحدة فقط فقط فقط فقط فقط فقط
 بخلافه فقط فقط فقط فقط فقط فقط
 بالواو في الرفع وفي النصب في الرفع
 وكذا في الرفع في الرفع في الرفع
 احبه حموها حموها حموها حموها
 هنيهة فانه فيه فانه فانه فانه
 ولما اعرف هذه الاسماء بالحروف
 لانها ثقيلة بسبب تعدد بعضها
 محققا معاينها اذا لا يتلاها انما يتصور
 بعد تصور من له الابن مع ان اولها

صوت

حروف فيجب ان تكون علامة الاعراب
 فلم يند وعلوها الحركة للانداد الثقل
 على الثقل وانما فانه مضافة لانها ان
 كانت غير مضافة يكون اعرابها بتمام
 لفظا عن جانبى ابودايت او مرث باب
 وانما فانه مضافة الى غير باب المتكلم لانها
 اذا اضيفت الى باب المتكلم يكون اعرابها
 بالحركات فلهذا عن جاء في ابودايت
 ابودايت مرث باب ولا بد ان يكون فيها
 فندان اخوان الا ان يكون مكسرة فندان
 ان كانت مكسرة يكون اعرابها مصغرة
 يكون اعرابها بالحركات لفظا عن جانبى ابودايت
 ودايت ابودايت مرث بابيه والثاني
 ان يكون مفردة لانها ان كانت مكسرة

تكون اعرابها بالحروف ولكن لا يجوز ان يكون بعضها
 من جملتي ابوان ودايت ابوين ومورث
 بابوين وان كانت جمعا يكون اعرابها ايا
 بعض الحروف وذلك اذا كانت جميع الضمير نحو
 جاعل ابون ودايت ابين ومورث ابين
 وانما بنام محركات لفظا وذلك اذا كانت
 جمع المكسر نحو جاء في الباب ورايت اباء ومورث
 باباء فان في كلا مضافا الى مضمير نحو
 جاعل ابين كلاهما ودايت كلهما ومورث كلتهما
 اقول ان ذكر الموضع الاول من المواضع
 الاربعه التي تكون فيها الاعراب بالحروف
 اراد ان يذكر الموضع الثاني وهو كلا للذين
 وكذلك كلنا للمؤنث فانهما اذا كانا مضافين
 الى المضمير يكون اعرابها ببعض الحروف واعني

و قد لا يكون
 اعرابها بالحروف
 في كل المواضع
 المذكورة

بالالف

بالالف في حالة التثنية وفي حالة المضاف
 حالة النصب والحرف نحو جاعل ابين
 كلاهما والمكران كلنا بما ودايت ابين
 كلتهما والمرايين كلتهما ومورث ابين
 كلتهما والمرايين كلتهما وانما المصنف
 وكلنا بالحروف لانها استا بهما التثنية
 من حيث المعنى واللفظ اما المعنى فظاهر
 واما اللفظ فانه ان في اخر التثنية الفاء وتاء
 في حالة التثنية وباء وتاء في حالة النصب
 والحرف فكذلك كلا وكلنا الا انهما لما
 كانا دائمي الاضافة لم يظهر فقط فيهما
 وانما مضافا الى مضمير فيهما ان الضمير
 الى المظهر يكون اعرابها بالحروف وقد برأ
 نحو جاعل كلا الخليل وكلنا المرثين

ودان كلا الرجلين وكلنا المذنبين
 بكلا الرجلين وكلنا المذنبين في التثنية
 والجمع المقتضين نحو جائي مسلمان ومسلم
 ودان مسلمين ومسلمين ومذنبين ومذنبين
 ومسلمين اثنان متاخرين الموضع الثاني من
 المواضع الا بعد شرع في بيان الموضع
 الثالث والجمع وهما التثنية والجمع
 فان اعرابها ايضا بالمحروف ولكن بعضها
 اغنى بالالف في رفع التثنية وبالواو في
 رفع الجمع وبالباء في ضمها وجرها
 جاء في مسلمان ومسلمين ودان مسلمين
 ومسلمين ومذنبين ومذنبين ومسلمين
 واما اعراب التثنية والجمع المقتضين

بالحذف

بالمحروف لانها اعرابان للمفرد والجمع
 بالمحروف في اعراب الجاهل والمجاهل
 اعراب بعض المفردات بالمحروف
 التثنية فلولم يقرأ بها ايضا للزم
 مرتبة على الاصل واتما جعل اعرابها
 ببعض المحروف لان حروف الاعراب
 ثلثة الف والواو والهاء وموضعها
 ٢ التثنية والجمع مثله رفعها في ضمها
 وجرها فلزم التوزيع بالضرورة
 اتما اختلفت الالف برفع التثنية و
 الواو برفع الجمع لان الالف في التثنية
 الافعال والواو في جمعها علامان
 للمفرد اعني الفاعل محضرا ومضرا
 ومضرا ومضرا ومضرا ومضرا

فحجنا في تشبه الاسماء جمعها على اثنين
 للترفع انظم لتسايب الاسماء الافعال جعل
 البحر فيها باباء لانها اخفاء وان جعل
 النصب على البحر لانها اخوان ثم فتح ما
 قبل الباء وكسر التوق في التشبه وعكس
 في الجمع للفرق بينهما وانما ظهر في الجمع
 بالفتح احدى الاغراض المكثر فاعلم انه
 لا يكون بالاعرف بالاحكام وينبغي جمع مع
 المفتح والمكسر في وقت بيانها ان
 قد لا يظهر الا عراب في لفظه فذكر
 في عمله كعصا وسعدى وظهور والقاضي
 في حال الترفع والجر اقول المعرب فثمان
 قسم يظهر الا عراب في اللفظ وقسم لا
 لا يظهر الا عراب في اللفظ والمفرد

لما ذكر القسم الاول اراد ان يذكر
 القسم الثاني فقال وما لا يظهر
 الا عراب في المعرب الذي لا يظهر
 في اللفظ فذكر في محله اي يحكم فيه ان
 فيه اعرابا مقدرا سواء كان اخرا الفاء
 منقلبة عن لام الفعل كعصا فان اصله
 عصو فقلت الواو الفاعل فضاو
 عصا او الف الثانية كسعدى او باء
 ما قبلها كسعدى كالفاضي فيقول هذه
 عصا بالثنية وسعدى بالالف
 والقاضي فيكون بالسكون الباء وذا
 عصا وسعدى والقاضي فيفتح الباء وعود
 بعضي وسعدى والقاضي فيفتح الباء وعود
 الا عراب في اللفظ وسعدى في حاله

بالسكون

الرفع والنصب والجر لأن آخرها الف وهو
 لا يقبل حركة أما الفاضي فلا يظهر له
 لفظا في الرفع والجر لفظ الضمة والكسرة
 على الباء وأما في النصب فيظهر الأعراب
 تحته على الباء ولذلك فهو في حال الرفع
 والجر دون النصب والحاصل أن المعهود
 أما أن يدخله الحركات الثلاثة لفظا كذا
 ونقول كما هو وأما أن يدخله بعض الحركات
 الثلاثة لفظا كسند أو نقد أو
 الثلاثة لفظا كما هو عند السعد
 وأما أن يدخله الحركات الثلاثة بعضها
 لفظا وبعضها نقدا كالفاضي وأما
 أن يدخله حروف الثلاثة لفظا كما هو
 السنة أو نقدا وهو غير موجود وأما أن
 يدخله

وأما أن يدخله بعض الحروف الثلاثة لفظا
 كالثنية والجمع وكلا وكلا أو نقدا
 وهو غير موجود أيضا وأما أن يدخله بعض
 الحروف الثلاثة بعضها لفظا وبعضها نقدا
 كما هو المضاف إلى الباء المنكح حتى يسقط
 أصله مسنون ثم أصنف إلى الباء المنكح
 فضاء مسنون وأجتمعت الواو والياء و
 سبقت أحدهما بالثكون فقلت الواو
 بلو وانتم الياء في الباء ثم كسر ما قبل
 الياء فضاء مسنون فقلت عشرة أفعال
 فثمان منها متضمنة في كلام العرب
 والباقية فذكرت أفعالها في أسباب
 مع التحريف تسعة العلية والثاني

في علم النحو

وفت الفعل والصفة والعدل والجمع والكثرة
والجدة والالف والتون المضارعان لا الف
الثاني في الأصل في الأسماء ان يكون
منصوبة معرب بنام حركات اللقضية
حتى يدل كل حركة منها على ما هي دليل
عليه اعني الرفع على الفاعلية والنصب
على المفعولية والجر على الاضافه
والمقدم وجهاته لما ذكر ما يقتضي
العدل عن الاعراب بالحركات اللقضية
الى الاعراب بالحركة التقديمية او
بالجوزف اراد ان يذكر ما يقتضي العدل
عن الاضافه الى علم الانصاف
اعني اسباب منع القوف

وهي

وهي لغة العلية كرتب والثاني
كطحة وذن الفعل كاحمد والالف
كاحمر والعدل كعمر والجمع كساحد
كعليل والجر كابرهم والالف
المضارعان اي المشايقان لا الف
اعني المفسون والممدودة نحو جيل
كعمران فالومي اجتمع في الاسم بيان
منها اولئك واحد بنصرف الا ما كان
على ثلثة احرف ما كان الوسط كنفوس ولو لم
فان فيه مذهبين احدهما القوف للثقة
وعلم القوف لمصوالتين فيه اول
لما عد اسباب منع القوف اراد ان
يدكرها بطها فافهم من الجمع في الاسم
بيان منها الى من الاسباب الثمة

الاسماء التي تكون في
العلم في علم النحو
والفعل في علم النحو
والصفة في علم النحو
والعدل في علم النحو
والجمع في علم النحو
والكثرة في علم النحو
والجدة في علم النحو
والالف في علم النحو
والتون في علم النحو
والمضارعان في علم النحو
والمشايقان في علم النحو
والمفسون في علم النحو
والممدودة في علم النحو
والمضارعان في علم النحو
والمشايقان في علم النحو
والمفسون في علم النحو
والممدودة في علم النحو

هذا هو الأصل
في علم الصرف
والله اعلم
بالحق

اولئك رواد علم الصرف والحق الثاني فان كان
منها مذكور بالحقف لم ينفرد ذلك الاسم
اي يكون غنوم صرف فيمنع من بحر التثنية
الا ما كان على ثلثة احرف يعني اسم الذوق
على ثلثة احرف ساكن الوسط كقوتج ولو ط
فانه في ذلك الاسم مذهبين احدهما
لحقه فانه الاسم انما يصيغ غنوم صرف
بسبب القيل حاصل من التثنية والثلثة
ساكن الوسط غلبة الحقة فلا يفرق فيه
نقل التثنية والمذهب الثاني غير المنصرف
محصول التثنية فيه وانما صارت الاسباب
التي هي ما نفع من القوتج لان الاسم بها
يشبه الفعل في الفعته كما ذكرنا فان كل
واحد من هذه الاسباب في علم الاصل

العلية

العلية في علم التثنية والثاني في علم التثنية
الفعل لونه الاسم والوصف للوصف والوصف
للمعدل عند الجمع للواحد والجمع للواحد
للفرد والعجدة العربية والالف والقون
لمدحها وانما احتج في منع الصرف الى
حصول مذهبين او ثلثة واحدهما الثلثة
يلزم منع الصرف المخالف للاصل في اكثر
الاسماء فان التي الاسماء مشاهدة
للفعل في سبب واحد من تلك الاسباب
وانما مثل للثلاث في الساكن الوسط الذي
يكون فيه مذهبان يفرق ولو ط احتج
من ثلثة في الساكن الوسط الذي يكون
فيه ثلثة من الاسباب فانه لا يفرق
الثبتة كما وجب اذ هما علمان لبلدتين

وفيها العجوة والتأنيث المعنوي قال وكل علم
لا ينصرف ينصرف عند التكثير في الغالب اقول
لما فرغ من ذكر الاسماء التي تمنع الصرف وما يتعلق
بها اريد ان ينشأ الى قاعدة تفيدك فائدة جديدة
وهي ان غير العلمة من الاسماء التي لا ينزل
عن الاسم بالحكمة البتة واما العلمة فقد
تنزل بقصد التكثير اعني العموم في ذلك الاسم
مخبر بها اجد كسر لفتته وح ينظر فيه فان لم يكن
العلمة في ذلك الاسم سببا لمنع الصرف لا ينصرف
كما اجعل علماء ثم نكروا ينصرف بزوال العلمة
العلمة فيمكن سببا وان كانت العلمة سببا لمنع الصرف
ينصرف ذلك الاسم بالتكثير في الغالب مخيلا لان
الاسم كما ان لا ينصرف بعرض العلمة كذلك ينصرف
بزوالها واتمنا من الغالب احرازها من مخي
احمر

قوله العلمة
العلمة هي التي
تمنع الصرف
بما ذكرناه

احمر فانه غير منصرف فلونون الفعل والوصف فان جعل
علما لا ينصرف ايضا لوزن الفعل والعلمة حينئذ لا تغير
وصفته لانها تضاد العلمة وانما نكروا ينصرف مضافا
بمعنى غير منصرف كذلك العلمة وصفته انما بالعلمة
فلنعود بزوالها وهذا عند سببها والاختصاص ينصرف
لان التناظر لا يعود فان المرفوعات على ضربين اصل
وملحق به فالاصل هو الفاعل وعلى نوعين مظهر كقرب
ذنبك ومظهر كقرب ذنبك او مفعول كقرب ذنبك
الضنف الثالث من اصناف الاسماء وهو المعرب
والمعرب على ثلاثة اقسام اعظم من غيرها ومنصوب
فكان لكل قسم منها افراد متعددة اراد المصنف ان يذكر
لكل الافراد على وجه يفضيه الوضع فقدم المرفوعات
على المنصوبات والمجرويات لان المرفوعة اصلها
في بيان اذ الكلام يتم بالمرجع وحد دون المنصوب

العلمة

والمجوز فيقال قام وبعد ذلك قام ولا يقال زيد أو زيد غلام
 زيد أو زيد على ضربين أصل والمخو به فالأصل هو الفاعل
 لأن عامله فعل جففي غالباً وعامل باقي المرفوعات ليس
 والفعل الجففي أصل في العمل في قوله يكون أصلاً بالفتحة
 إلى معمول غيره ولما جعل الفاعل من فاعله والمفعول
 مضموناً والمضاف إليه مجزئاً لأن الرفع أغنى عن الضم
 المحركات والفاعل أقل المفعولات فاعطى التفضل على القليل
 والنصب عن الفتح أخف المحركات والمفعول أكثر المحركات
 فاعطى الخفيفة المكثرة فبقي التجرعني الكثرة المضاف إليه
 أو نقول الكثرة لما لم يبلغ مرتبة الضمة في الثقل ولا
 مرتبة الفتح في الخفة والمضاف إليه لا يبلغ أيضاً
 مرتبة الفاعل في القلة ولا مرتبة المفعول في الكثرة
 فتناسياً فاعطيت الأجر والفاعل عند المضم اسم أسند
 إليه ما تقدم من فعل أو شبهه وهو على نوعين مظهر

كضرب

كضرب زيد فان زيد اسم أسند إليه فعل فقدم عليه
 وهو ضرب ومضمر وهو على نوعين بارز كضرب فان الفاعل
 ضمير بارز أسند إليه ضرب ومضمر كزيد فان
 في ضرب ضمير مضمون أسند إليه ضرب والمضمر
 الفعل الأسماء المتصلة بالأفعال أعني المصدر واسم
 الفاعل والمفعول والصيغة المشبهة والفعل
 نحو زيد ضارب علامة فان غلاماً اسم أسند إليه
 شبه الفعل وهو ضارب فاعطى مباحث كل
 ذلك عن مرتبة فعل والمخو به خمسة أمزجاً بالمبداء
 وخبر أو كذا فذكر الأصل في المرفوعات أراد أن يذكر
 المخو بالأصل وما المخو به والمخو بالأصل خمسة أضرب
 الأول المبداء وخبر وهما عند المضم اسمان مجزئان
 عن العوامل اللفظية للأسناد كزيد فاعلم فانهما اسمان
 مجزئان عن العوامل اللفظية لأسناد أحدهما وهو

مرفوعان

وهو في آخر إلى الآخر وهو زيد فالمسند إليه اعني زيد
 مبني على السند به اعني قائما بغير خبر افاي وخو
 المسند آء ان يكون معرفة وفعل محيى نكر في خبر اهر فاناب
 اقهر وهو المسند آء ان يكون معرفة لانه محكوم عليه
 لا يحكم عليه الا بعد معرفته وفعل محيى المسند آء مكر في خبر
 من المعرفة محيى شاهر فاناب فان شتر نكر في خبر المعرفة
 لانه في المعرفة ما اهر فاناب الا شتر فشر ما تحذف فاعل
 التكر في خبر من المعرفة ففعل الفعل عليه فان وجو
 الخبر ان يكون نكر في خبر محيى ان معرفة في خبر الله الهنا
 ومحمد نبينا اهل حق الخبر ان يكون نكر لانه محكوم به
 والمحكوم به ينبغي ان يكون نكر لانه ان كان معرفة كان
 معلوما للخاطب فلا يكون في الحكم فائدة وفعل محيى ان
 المسند آء وخبر معرفة في خبر الله الهنا ومحمد نبينا
 فالقصة من الاسماء في المثالين يكون مبني على الخبر

خبر

خبر لا قال والخبر على خبر مفعول خبر زيد غلامك وجمله
 على اربعة اضراب فاعلم خبر زيد ذهب اليه واسم خبره
 اخوه ذاهب بشرطه محيى زيد ان نكر مكرهك وظرف خبره
 خالدا امامك ويشتر من الحكم اني الخبر على خبر الاول
 مفعول اي غير جملة من كان مستقفا غير مضاف وخبره صلات
 او مستقفا مضافا على خبره صلات او كان جامدا غير مضاف
 محيى زيد غلام او جامدا مضافا على خبره زيد غلامك والثاني الجملة
 والجملة على اربعة اضراب فاعلم خبر زيد ذهب اليه خبره الاول
 فعلا محيى زيد ذهب اليه فان ذهب اليه خبره الاول
 واسم خبره يكون خبرها الاول اسم خبره واخوه ذاهب فان اخوه
 ذاهب جملة اسم خبره خبره بشرطه اي يكون اولا حرف شرط
 محيى زيد ان نكر مكرهك فان ان نكر مكرهك جملة بشرطه خبر
 لزيد وظرفه اي يكون له الظرف لفعل مفعول محيى خالدا
 امامك فان امامك ظرف لفعل مفعول وهو صلات الحمد خبره خالدا

في الخبر

وخرج بشر الكرام عن زلة الظن. لفعل مقدر هو حصل ايضا
وجملة خبر بشر في الكلام من ضمير يرجع الى المبدأ
الا اذا كان معلوماً عن الخبر الكبر يستلزم فيها ان لا يكون الخبر
الواقعة خبر المبدأ من يرجع الى المبدأ كما ترى في الأمثلة
لا ان الجملة مستقلة بنفسها فلو لم يكن فيها ضمير يبطئها
بالمبدأ كانت اجنبية عنه الا اذا كان هذا الضمير
من سياق الكلام فانه يحذف من اللفظ ويقترب
عن الخبر الكبر فان الكبر ليس من جملة من المبدأ
والخبر هو خبر الخبر والضمير محذوف عن التقدير اليه الكبر
منه يستلزم درهما واما حذف منه لانه سوي الكلام
عليه فان تقديم الخبر على الكبر يدل على ان الكبر يكون من الخبر
فيسقط عن ذكره والكبر نوع من الكمال فلهذا وقده
الخبر على المبدأ نحو منطلق فبدأ او نحو المبدأ ان يكون
مقدما على الخبر لانه يحكم عليه وهو المحكوم

الضمير

المقدم لكن قد تقدم الخبر على المبدأ نحو منطلق فبدأ فان فبدأ مبتدأ
ومنطلق خبر له مقدم عليه واما جاز ذلك للتوسع في الكلام فانه
بما يحتاج في الوزن والقافية والتجويد الى تقديم بعض اجزاء
على بعض قال ويجوز حذف أحدهما عند اللزوم كما فعل الله
على في ضمير جميل اقول الاصل المبدأ والخبر هو الخبر
لان المحذوف خلاف الاصل لكن يجوز حذف أحدهما عند اللزوم
اي اذا وجد في خبره نداء على ذلك المحذوف كما فعل الله
ضمير جميل فانه خبر لمبدأ محذوف وتقدم فاعني ضمير جميل
او مبتدأ الخبر محذوف والتقدم ضمير جميل اجل والقربة
هم هنا جود ضمير جميل فانه يصلح لاحد جزئي الكلام فذلك
على ان الجزء الآخر محذوف تناسبه فانه لا ينبغي ان كان
نحو كان فلهذا منطلقا او نحو لما فرغ من الضرب الاول شرع
في الضرب الثاني وهو الاسم في باب كان اي المرفوع بالانفال
التأنيده وهي افضل تذكر في باب الفعل وسميت تأنيده

لأن فيها نقصان وذلك لأنها أفعال لا يتم بالفاعل
 بل يحتاج إلى اسم آخر ينصبه كما سيحكي في باب الرفع
 اسمها والمضارع خبرها فالأسماء غير له الفاعل والخبر
 بمنزلة المفعول نحو كان زيد مطلقاً فند والجزم في
 أن نحو أن زيد قائم أو أن القرب الثالث من مرفوع
 المحو بالفاعل هو في باب أن أي المرفوع بالحروف المشبهة
 بالافعال هي ستة أحرف تدرك باب المحو أيضاً
 تعالى ثم دخل على المبتدأ والخبر ونصب المبتدأ وسما
 اسمها ورفعه الخبر ويسمى خبرها نحو أن زيد قائم
 وفي حكمه حكم خبر المبتدأ إلا في تقديمها إلا إذا
 كان ظرفاً نحو أن زيد مطلقاً ولا نقول أن مطلقاً زيد
 ولا كن نقول أن في الدال زيد أو في حكم خبر حروف
 المشبهة بالافعال مثل حكم خبر المبتدأ في كونه
 مفعولاً مستقلاً أو غير مستقلاً مضافاً أو غير مضاف
 نحو

نحو أن زيد صار بوضاربك وإن زيد غلام غلامك
 وفي كونه جملة فعلية نحو أن زيد أذهب يديه واسمها نحو أن
 عرواً اخبره ذاهباً شرطية نحو أن زيد أن تكلم بكلمت
 وظرفية خبرية نحو أن خالد أهلك أو مجازية نحو أن
 بشر من الكرام وفي كونه مستحقاً للمشي إذا كان جملة
 كامة وفي كونه مستغنياً عن ذلك الصنف إذا كان
 معلوماً نحو أن البر الكلبين درهماً وفي كونه جاني
 الحذف عند الدلالة نحو أن مالا وإن ولداً أي أن
 لهم مالا وإن لهم ولداً إلا في تقديمها أي في تقديم
 خبر باب أن على الاسم فأنه غير جائز وتقدم خبر
 المبتدأ عليه جائز لأن هذه الحروف إنما تعمل لما يشبهها
 للفعل كما سيجي فتكون عملها نوعاً لعمل الفعل ومرفوع الفعل
 مقدم على منصوبه فلذلك مرفوع هذه الحروف انقلبه
 يرف مرفوعين عمل الأصل والفرع إلا إذا كان ذلك خبر

ظرافاته يجوز تقديره على الاسم لأن رفع الظرف لا يظهر
 في اللفظ وإن كان في موضع الرفع لا يكون رفعاً ظاهراً
 حتى لا يلزم تقديم المرفوع على المنصوب أو لأن في الظروف
 اتساعاً ليس في غيرها ونقول في مقام ذلك أن هذا
 منطوق ولا نقول أن منطوق هذا بتقديم الخبر عن ظرف
 ولا أن نقول أن في الدار فكذا بتقديم الظرف عليه
 وخبر لا لشيء الجنس نحو رجل أفضل منك وهذا
 الخبر كقولهم لا بأس أقول الظرف الرابع من ضرورة
 بالفاعل خبر لا لشيء الجنس أي المرفوع بها وقد لا
 ينفي الخبر أحد إذا عن لا والله يعني ليس فإن خبرها
 منصوب وقد حذف خبره الذي ينفي الخبر إذا
 دل عليه في هذه كقول العرب لا بأس أي لا بأس عليك
 قال وأسم لا بمعنى ليس نحو ما زيد منطلقاً وما رجل
 خبراً منك أقول الضرب الخامس من ضرورة المحقق
 بالفاعل اسم ما لا بمعنى ليس أي المرفوع بهما
 نحو

نحو زيد فيما زيد منطلقاً ورجل فيما رجل خبراً منك واحد
 في لا أحد أفضل منك وإنما مثل في ما عتاهي لا أيضاً
 فعل في المرفوع والتكثير مجاز لا فاعلاً لا فعل الآتي
 وذلك لأنهما إنما فعلان لشيءهما ليس وشبه ما
 ليس أكثر من شبه لا ليس لأن ما لشيء كماله
 مجاز لا فاعلاً محقق بنحو الاستفهام قال المنصوب
 على ضربين أصل ومحقق به فالأصل هو المفعول وهو
 عاتية ضرب ضرب الأول المنصوب المطلق وهو المصدر
 نحو ضرب ضرباً وضرباً وضرباً ومثلاً جليوساً
 أقول لما خرج من ضرباً الأول من أقسام المرفوع
 المرفوع ما شري في قسم الثاني أعني المنصوب وإنما قد
 على المجرور لأن المنصوب في الكلام أكثر من واحد
 من يكون المنصوب أصلاً بالقياس إلى المجرور
 أو لأن عامل المنصوب إنما يكون فعلاً غالباً وعاملاً

الاستفهام

المجوز لا يكون الا غير الفعل ابدأ وقد قلنا انه اصل
في العمل فعمله ايضا يكون اصلا لمنصوبا على ضربين
كالنقصا اصل وعلو به فالاصل هو المفاعيل لان عواملها
افعال حقيقه مختلجا في المنصوبات عواملها اما في
او افعال غير حقيقه والمنصوبات هي المفاعيل حقيقه اضرى الأول
المطلق وهو المصدر فالباغى ضرب ضرا وهذا
لأن كبدى معناه معنى الفعل بل لا زيادة فيه
وضربين وهذا للعدد اى معناه معنى الفعل
مع زيادة وهى افادة العدد وقد يكون المفعول
المطلق للثبوت نحو جلس على حبله بكسر الجيم اى
نوح جلوسه وانما لم يذكر لفعله وانما ذكر قوله
فقد شجوبها ليعلم ان شرط المفعول المطلق
مرافقه للفعل والمعنى وان لم يوافقه في اللفظ

وانما

وانما يسمى مفعولا مطلقا لا يترعى مقيد يسمى كالمفعول
به بالباء والمفعول فيه بنى والمفعول لها باللام والمفعول معه
بمع قال والمفعول به بنى بنى بالواو والقدر الثاني
من ضرب المفاعيل المفعول به يسمى مفعولا به
فعل الفاعل به بنى بنى قال ونصب المفعول به
الحاج مكة والراى الفطاس فوك ونصب المفعول به
يقول مضراى فوك كقولك الحاج مكة والراى الفطاس
وانما حذف الفاعل فان مكة والراى منصوبان بفعل
مضمر وفقد برى بى مكة ونصب الفطاس واما
العمل لدلالة الحاء عليه قال ومنه المنادى المضارع
نحو يا عبد الله والمضارع له نحو يا خيرا من زيد والتكثير
نحو يا راكبا او راكبا اضمارا فعل المفعول به اما على ما
الحاج كامر واما على ما هو المصوب وذلك معنى المنادى
فلذلك تنكر ومنه المنادى المضارع اى من المنصوب

لواهل

الحاج

قرب

بالضم المنادى المضارع نحو ابعده الله والمضارع اي المشابهة
 بالمضارع نحو اجبر من زيد فان خبر الانيتم الامين
 زيد كما ان المضارع لا يتم الا بالمضارع اليه والتكثير
 اي غير المعين نحو اركبا تكل من هذه التلثة
 منصوب بفعل مضارع لا يجوز اظهان لان حرف التلثة
 اعني واو بدل منه ولا يجوز الجمع بين البدل والمبدل
 منه والقدر اذ هو ابعده الله وادعوا اجبر من زيد
 وادعوا اركبا فزيد ادعوا ابدلوا منه قال واذا
 المعرفة في اللفظ منصوب في المعنى نحو يارب
 ويا ويل افتر المنادى اقام فزيد مع فزيد غير معرفة
 وغير اللفظ المعرفة منصوب في اللفظ كما هو في اما
 المفرد المعرفة فضم في اللفظ ومنصوب في المعنى
 نحو يا زيد فان فزيد ادعوا زيد واما لفظه فمبنى على
 القم وانما بني هذا الالة شبيهه كاف الخطاب

فضم

في ادعوا

في ادعوا من حيث الافراد والتعدد وكاف ادعوا
 شبيه كاف ذاك من هاتين الجمعتين وكافه التثنية
 مني الاصل متشابهه يكون متشابهه متشابهه المتشابهه
 متشابهه بذلك الشيء فيكون متشابهه ايضا وانما بني على
 الحركة فغايب بين بناء اللازم والعارض وانما بني على
 الضم ليجازي حركة بناءه حركة اعرابه فان المنادى
 اما منصوب كما حرف او مجرور وذلك لان
 اللام الجارة نحو يا زيد ويسمى هذه اللام لام المنادى
 وهذا المنادى المنادى المستغنى وانما اعرب
 المضارع والمضارع له والتكثير لا ينقل وجه
 الشبه اعني الا في ادعوا في الاوّلين والتعريف
 في الثالث وانما اعرب المستغنى لان الالف
 محل حرف الجر غير واذ في في الصفه المفرد
 المروا في رفع والنصب نحو يا زيد التعريف والظرف

في ادعوا

وفي المضافه النصب لا غير غير ما زيد صاحب عمه الى
 صفة المنادى المفرد المعرفه اذا كانت مفردة اي
 غير مضافه اليه فيها الترفع والنصب نحو يا زيد الظرف
 والتقريب لان المنادى المفرد المعرفه موقوف في نفسه
 واقا سائر فظاها واقا شبهه بالمعرب فله وض
 حركته كحركة المعرب غيا عينا رايته يجوز في الصفه
 النصب لان صفة المبنى انما تتبعه في المحل وحمله
 النصب كما ذكرنا وباعتبار شبهه بالمعرب يجوز الترفع
 لان صفة المعرب انما تتبعه في اللفظ واقا في صفة
 المضافه وانما يجوز النصب لا غير نحو يا زيد صاحب
 عمي لان المنادى المضاف مع فريده من حروف النداء
 لا يجوز فيه غير النصب فصفة المضافه يكون كذلك
 بل هو بالطريق الاولى لبعدها منه قال واذا
 وصف المنادى بغير تقريده فان وقع بين العلمين
 فتح المنادى

المراد
 في قوله
 يا زيد
 النصب

فتح المنادى كقولك يا زيد بن عمر والافضل يا زيد بن
 ويا رجل بن زيد قول واذا وصف المنادى بلفظ ابن
 فيه فان وقع الابن بين العلمين اي يكون قبله وبعده
 علم فتح المنادى اي يبنى على الفتح اخبارا مع جواز
 الضم كقولك يا زيد بن عمر وان لم يقع بين العلمين
 وضمة المنادى اي يبنى على الضم وجوبا وذلك بان لا
 يكون بعده علم نحو يا زيد بن ابي او لا يكون قبله علم
 نحو يا رجل بن زيد ولا يكون قبله ولا بعده علم نحو
 يا رجل بن ابي وايتما لم يكن المضاف لانه يعلم مما
 ذكره لان انشاء العليته في احد الطرفين اذا
 كان موجبا للضم ففي كلا الطرفين بالطريق ٢
 الاولى وانما ضلوا كذلك لان وصف المنادى ٢
 بابين وقع بين العلمين كقوله في الكلام العرب ٢
 والفتحة اخفضة والكثرة تسند على الخفة و

لذلك فقد وصف بآب بن العلي بن وان الوصف
 بغير آي او بآي غير و افق بين العلي بن كثير في
 كلام العرب وحكم ابنه حكيم آي في ذلك نحو يا
 هند ابنه زيد و يا هند لبنة اخي و يا مئة ابنه زيد
 و يا مئة ابنه اخي قال وليس في بابها الرجل الا ان
 اقول لما فك جواز الرفع والتسبب في صفة المتكلم
 المفرد المعرفة اذا كانت مفردة او ادا ان يكون ايا
 اذا وقع متاد بكن مجلا في ذلك فان صفة آي
 وان كانت مفردة لا يجوز فيها الا الرفع فلذلك
 قال وليس في بابها الرجل الا الرفع يعني في
 الرجل وذلك لان المقصود بالبناء ههنا هو
 الرجل الا انهم لما كرهوا الجمع بين حرف التعريف
 اعني اللام وحرف البناء فالتوا بلفظة آي
 ليعضل بينهما وجعلوها متاد ثم تملوا الرجل
 عليها

في
 باب

عليها والتمز ما وضعه ليدل على انه هو المقصود بالبناء
 قال ويجوز حرف البناء من العلم المضموع والمضاف
 كقوله تعالى يوسف اعرض عن هذا اقول لما بين المتاد
 اراد ان يشيخ الرجل بنحو حرف البناء مثل بنات بن مثل
 الا وكقوله تعالى يوسف اعرض عن هذا ومثل الثاني في
 التماثل في الارض اي بآي يوسف و يا فاطمة و اما حاز
 منها لان العلم المضموع كثير الاستعمال والمضاف قد
 طاك بلا صفة قاسمهما الخفف وقد حذف انظر من
 اي ومن كقول الخطيب ايها الناس فقرا العباد
 من لا يزال حسنا احسن الي والتقدير يا ايها الناس
 وبما من لا يزال والمراد من هو الله تعالى ومن
 حضابص المتادى الترخيم اذا كان علما غير مضاف
 غير مستغاث وذا بدأ على ثلثة احرف نحو يا حار
 واسم وباعثم وبما مضى اقول لما فرغ من ذكر المتاد

قوله فاما التماثل في الارض

اذا كان يذكر بعض خاصته ومنها التي هي
 حذفت في آخر المنادى للتحقيق والمنادى الثاني
 اذا كان علما لانه لو لم يكن علما لم يعلم انه حذفت
 ام لا ويتردد ان يكون ايضا غير مضاف لانه لو كان مضافا
 قاما ان يحذف منه من لفظ المضاف او من آخر المضاف
 اليه والاول ما قبل لان عام المضاف بالمضاف اليه
 حذف الوسط والثاني كذلك لانه ليس آخر المنادى و
 يشترط ايضا ان يكون زائدا على ثلاثة احرص لان الثلاث
 لو ختم لبقى على حرفين وذلك غير جائز ومثاله يا حار
 ويا اسلم ويا عثم ويا منقذ ويا حارث ويا اسما ويا
 عثمان ويا منصور اعلم ان العلمانية والنداء على ثلاثة
 احرف اثنا عشر في منادى الله لا يكون فيه ثاء
 التانيث واما اذا كان فيه ثاء التانيث في آخر الهمزة
 وان لم يكن علما فلا زيدا على ثلاثة احرف هي يا عاذل
 ويا ثيب

المفعول فيه

ويا ثيب في عاذلة وثيب واثما مثل ثيبان احدهما غير علم الا
 انه زائد على ثلاثة والآخر علم ويحذف على ثلاثة احرف فان ثيب
 في اللغة الجماعة فيقال يا ثيب اقبل يا عبا والفعول واثما
 يا عبا والجماعة وعلم من قوله غير مضاف ان المفعول فيه المضاف
 في حتم فيقال يا ثيب اقبل في عليك ولا يحتم المسخات لان
 مفعول الفعل فيه مظهر والمحقق يافيه قال والمفعول
 فيه وهو ظرفان ظرف الزمان وظرف المكان فالزمان ينصب
 كله نحو انبئة اليوم ويكنى وذا ثيب ليله والمكان لا ينصب
 منه الا المجرى نحو ثيب امامك ولا بد للحدود من في
 نحو صليت في المسجد افعال القصب الثالث من ضرب
 المفاعيل المفعول فيه وهو ظرفان يعني ظرف الزمان في المكان
 وسمى القرب مفعول فيه لوقوع الفعل الفاعل فيه فظرف الزمان
 ينصب كله اي محذوفه اعني معبته نحو انبئة اليوم ومبته
 نحو انبئة يكنى وذا ثيب ليله اي ليله فلان ذا بدل نحو

ان يكن يعينه صاحبه اى في ساعده وهي صاحبه ^{اللفظ} هذا
وهو ليله فظرف المكان لا ينصب منه الا المبهم نحو ^{المسجد} فمض
امامك ولا بد لظرف المكان المحدود من في نحو صليت في المسجد
فلا يقال صليت في المسجد غدا ينصب الفعل المعين من الزمان
معد المكان لا يبدل على الزمان المعين كضرب فانه
يبدل على الزمان المعين وهو الماضي ولا يبدل على المكان
المعين والمكان المبهم هو الجهار السقف في قوله
وامام خلف وعين وبار والمكان المعين نحو المسجد والدار
والسقف فالتصغير معه نحو ما صنعت وابا اعرف ما
شأنك ونبدأ ولا بد له من فعل وحذاء اقول
الضرب الرابع من ضرب المفاعيل المفعول معه وهو ما رفع
بعد ولو مجزئ مع ولذلك تسمى بالمفعول معه نحو ما
صنعت واباك اى ما صنعت مع ابك وما شأنك
ونبدأ اى مع نبدأ ولا بد للمفعول معه من عاملا بعد

المفعول معه

فيه

فيه فمفعول ماضى كالمثال الاول او مفعول كالمثال الثاني
فان مفعول ما شأنك ونبدأ اى ما صنعت مع زيد فذلك
مثل عينا لهن فان المفعول له نحو ضربته ناديا لعلها
كان علة للفعل اقول الضرب الخامس من ضرب
المفاعيل المفعول له وهو ما فعل الفاعل وفعله لا حله
ولذلك يسمى بالمفعول له نحو ضربته ناديا لعلها لئلا يدرك
كل شيء كان علة للفعل فانه يكون مفعولا له نحو التمرح
فوالله جنتك للتمتع فوالله المحلى به سبعة اضرب
الحال وهي لبيان هيئة الفاعل او المفعول به نحو ضربت
زيدا قائما اقول تفرغ من الاصلية المضوية اعني
المفاعيل شرعى في المحلى بالاصل وهي سبعة اضرب
الضرب الاول منها الحال وهي لبيان هيئة الفاعل
او المفعول به نحو ضربت زيدا قائما فان قائما حال اما
من القاء في ضرب المعنى ضربت زيدا حال كونه

على جهة الابهام واقام من ذلك والمختص بغيره لاجال
 كونه على جهة الضم والتمام من المقام والمفعول به معاً
 مخوض بغيره انما هو فاعل وانما الحق لاجال
 لا في ازيد من الكلام كما لمفعول به
 الشكر وحق في الحال التعريف وان تقدم الحال عليه
 جاز فيكون مخوضاً في ذلك لاجل ان
 ان يكون نكرة لا نهى لو كانت معرفة لا تنسب
 في مثال ضرب بغيره ان يكون
 معرفة لا نهى لو كانت نكرة لا تنسب بها الضم في مثل ضرب
 جازاً انما فان تقدم الحال على ذلك الحال جاز فيكون
 مخوضاً في ذلك لاجل عدم الالتباس فان اتفق
 بغيره على الموصوف واعلم انه لا بد للحال من عامل
 وهو اما فعل كما في او شبهه مخوضاً بغيره فاعلم
 او مفعول غير هذا امر منطوقاً فان معناه اشبه
 منطوقاً

يعمل فيه

٨
 ٩

منطوقاً وقد جحد العاقل اذا دل عليه من جهة ذلك
 للمحل لاشد امهتاً اي اذهب راسد امهتاً فان
 والمتمين هو رفع الابهام اما عن الجملة في ذلك طاب بغيره
 نفساً او عن الفرد في قولك عندك اخي فلان ومنه
 وعشره درهمها واملو عسلاً اقول الضم الثاني من ضرب
 المحل بالمفعول المتمين فاعلم ان المحل كما في الحال والمتمين
 يرفع الابهام اما عن الجملة في ذلك طاب بغيره نفساً فان
 طاب بغيره كلام تام لا ابهام في طرفه الا ان نسبت
 الى بغيره مبني فانه لا يمكن ان يكون له زيد والى ما يتعلق
 به من النقص والقلب والعيوب وغير ذلك ونفساً يرفع ذلك
 الا بهام وعين ما هو المنسوب اليه في الحقيقة عن غيره
 فالعق طاب بغيره بغيره وانما يدل عن ذلك العيان في
 هذه التأكيد المباعدة فان ذلك الشيء مهما شئ
 مضمناً او رفع في النقص من ان يفسر ولا فالمتمين فعل

في الحقيقة لكن يسمى الاسم الذي يرفع الأبهام به غير على
 مسهل المجاز وأما عن أكثر من المراد بالمفرد كل اسم يتم
 بالشئ غير منفرد وان دخلت أي دون طوبى الاسم لم يغير
 الفعل خلا أو بنون التشبيه في معنى من كان سمي أو بنون
 تشبيه الجحش في معنى عسله فيهما أو بالاضافة في
 ملو عسله أي ملو الأنا عسله فان وافقه ومنوان
 وعشرون وطلع مبهمة جمل الأشياء المختلفة وخلصنا
 وفيها عسله في رفع ذلك الأبهام وغير المصنوع عن
 غيره ولا يدل للمتن من عامل بعل فيه وهو ما فعل هو طاريد
 نفسا وأما اسم نحو عشرون والتشبيه لا يقدم على عامله الاسم
 بالافتقار لضعف الاسم في العمل فلا يقال فيهما عشرون
 وفي تقديمه على عامله العمل خلاف فالجوز جوزه لقوة الفعل
 في العمل ممثلا بقول الشاعر فيجمل لي بالقرآن حبيها وما
 كاد نفسا بالقرآن فطبت فانه نفسا قد تقدم على فطبت والمخاف
 عدم

عدم الجواز لأن الفعل وإن كان مضافا في العمل لكن المانع
 من التقديم عليه موجود وهو أن المتن في الحقيقة فاعل كما
 ذكرنا والفاعل لا يقدم على الفعل والجواب عن البت أن الزاوية
 الفصيحة فيما ورد وما كاد نفسا بالقرآن فطبت على أن
 نفسا اسم كاد وفطبت غير قال والمستثنى بالاعتماد كلام
 من جرح جاء في النوع الأول أو بعد كلام غير من جرح
 نحو ما جاني الأول أو نداء وان كان الفصحى هو هو العبد
 أو الضم الثالث من ضرب الحق بالمفعول
 المستثنى وأما المحبة لأنه إما فضلة في الكلام أو مفعول
 في الحقيقة كما يحقق بعد هذا والمستثنى بالآ أو يغني
 ألا والثاني هو المستثنى أما بما عدا أو بما خلا أو ليس
 أو لا يكون نحو جاني الفهم ما عدا نداء وما خلا نداء
 أو ليس نداء أو لا يكون نداء وذلك ولعل النصبات
 هذه الكلمات أضال أصغر فاعلوها والتقدير ما عدا

وما خلا وليس فيكون بعضهما زيدا واقام غير سوى
 وبنوا نحو جائي القوم غير زيد وسوى زيد وسواء زيد
 وهذا السداسي الجز لا تارة مضان اليه واما جاشا وعدا
 وخلا ولا ما نحو جاء في القوم جاشا زيدا وعدا زيدا
 وخلا زيدا لا سيما زيدا وهذا محي نفيه انما في الاعراب
 اما في جاشا وعدا وخلا فالرفع على الفاعلية بناء على
 انها افعال لا فاعلها فاعلها والنصب على المفعولية
 بناء على انها فاعلها صنعتها فاعلها يقال جاشا
 وعدا وخلا اي تجاوزك والجزم على انها حرف
 الجز واقام في الاستعمال في رفع على انه مركب من لا وسوى
 ومثي بجزة مثل واصل سوى يسكون الواو قلبت الواو
 باء وادغم فتكون ما عجزه مثني واصنف اليه سمي
 ويكون زيدا زيدا على انه خبر مبتدأ محذوف والنقد
 لا مثل

يا
 زيدا

موجود والنصب على ان لا سيما كلمة واحدة
 بجزة الا فاما بعد ما مستند في الجز على ان زائد وسوى
 الى زيد والا قبل اعني المستند بالا اما متصل وهو
 من منعند بالا او منقطع وهو ملوك بعد الا غير
 عنه والمتصل اما مقدم على المستند منه اعني ذلك
 المنعند او متخ عنده والمتمم اما بعد كلام موجب
 اي غير منفي او بعد كلام غير محي اي منفي فهذه
 الوجه اقسام المستند المتصل الجز بعد كلام
 موجب المستند المتجز بعد الكلام المنفي والمستند
 المتصل المقدم بعد كلام محي في جملته الا في القوم
 والمستند المتصل المقدم بعد المنفي والمستند
 المنقطع ثلثة منها واحده النصب وواحدة منها جناد
 رفعه ثقله والمستند عطف على قوله الثمن والثمن
 والمحي به سبعة اضرب في المحي والمستند

المقصود

ان المستثنى المنفصل المتوحد بعد كلام موجب عن جابري الفقيه
 الان يجب فيه الضبط وقوله بعد كلام موجب احتراز
 عن القسم الثاني الذي اشار اليه بقوله او بعد كلام موجب
 موجب عن ما جاء في الاول من وجوبه الترخي والضم
 وبني بقوله وان كان الفصح هو البدل على جواز الضبط
 منه مع ان الفصح هو الترخي على البدلية من احدا
 فلما ان المستثنى المنفصل المتوحد يجب فيه الضبط بعد
 كلام موجب لئلا لقوله بعد هذا والمستثنى المنفصل
 والمستثنى المنقطع على ذلك وانما لم يجر الترخي في الاول
 على البدلية لان المبدل منه في حكم التناظر كما سيحكي
 فلو دفع الاول على البدلية منه لصار التخلي جاع في
 الاول فلهذا لم يجر جميع العالم سوى زيد وذلك لاجل
 بخلاف الثاني فانه يستقيم ذلك فيه اذا قلنا بما
 جابري الاول والمعنى هل جابري من العالم سوى زيد

هذا هو
 المستثنى
 المنفصل
 المتوحد
 بعد كلام
 موجب عن
 جابري
 الفقيه

فان

فان والمستثنى المنفصل المتوحد نحو ما جابري الاول
 احد والمستثنى المنقطع نحو ما جابري احدا لاجل ان
 هذا هو القسم الثاني الذي اشار اليه بقوله او بعد كلام موجب
 في الاول فلهذا لم يجر الترخي على البدلية من احدا
 في الثاني فلهذا لم يجره بين احدا واما
 عما في في المنفى ليعلم ان امثال البدل في جابري
 الاول لانه اذا كان قد تقدم المستثنى على المستثنى منه
 وانقطاعه ما يقع على البدلية مع التخي الذي هو
 فاعل الاجاب يكون اول فاعل وحكم غير حكم الاسم
 الواقع بعد الاول جاع في غير زيد
 فلهذا لم يجر المستثنى بغير واجب جابري واما نفس غير
 فلهذا لم يجر الاسم الواقع بعد الا في كل موضع كان
 المستثنى بالاول واجب الضبط يكون نحو واجب الضبط
 ايضاً وصحبا كان جابري الضبط يكون غير ذلك فتقول

هذا هو
 المستثنى
 المنفصل
 المتوحد
 بعد كلام
 موجب عن
 جابري
 الفقيه

جاعن البني غير زيد بال نصب كافك جاعن الفوم الان يدان
 ما جاعن احد غير زيد بالنصب الى نغ كافك ما جاء في
 احد الان يدوان لا يدوان ونقول ما جاعن غير زيد احد بالنصب
 كافك ما جاعن الان يدوان ونقول ما جاعن في احد غير حماد
 بالنصب كافك ما جاعن احد الاحمار فان
 والنحو في باب كان ضوكان زيد منطلقا او الضرب
 الى اربع من ضرب الملحق بالمفعول المتخلف في باب كان اي
 المنصوب بكان واخرها اي في الافعال لتاوضه منطلقا
 في كان زيد منطلقا وانما الحق بالمفعول المجبى بعد الفعل
 الفاعل كالمفعول في ك والاسم في باب ليتخون زيد
 او الضرب الخامس من ضرب الملحق بالمفعول
 الاسم في تليان اي المنصوب بالحروف المشبهة بالفعل
 غير زيد في ان زيد منطلق وانما الحق بالمفعول لا ت
 كلاً من هذه الحروف متضمنة معنى الفعل كما سيجي
 ناسها

فاسماؤها مفاعيل في الحقيقة فان اسم لا لفي الجنب
 اذا كان مضافا لا غلام رجل عندك او مضافا الى الجنب
 منك عندنا او الضرب السادس من ضرب الملحق
 بالمفعول اسم لا لفي الجنب اما كان مضافا الى غلام في
 لا غلام رجل عندك او مضافا الى ما فيها النضاف
 غير ان في اخرها منك عندنا وانما الحق به لان لا معنى
 فاعدها معنى المفعول ولا لفي ففت غلام الرجل عندك
 فان لفي المنفرد ففتوح نحو غلامك او اسم
 لا لفي الجنب اما يكون منصوبا اذا كان مضافا الى مضاف
 له كما هو اما المنفرد اعني غيرهما فتصريح اي يجب ان يبنى على
 الفتح نحو لا غلام لك وانما البناء فلانه جواب عن سؤال
 مفتوح وكان ساءلا قال هل من غلام لي عندك ففتل
 في جوابه لا غلام لك عندك وكان من الجواب ان يقال
 لا من غلام لك عندنا بنحو من يطابق السؤال الجواب

ولكنهم حذفوها من الجواب بغير شبه السؤال فتقصتها
الجواب واحتاج اليها واسمه بذلك الحرف وقا
البناء على الحركة فللفرق بين البناء اللزوم والبناء
واقا الفقه فلفظه وقد حذف اسم لا اذا كان
معلوما نحو لا عليك اي لا يس عليك قال
خبر ما ولا بمعنى ليس وهي اللغة المجازية والقيمة
رفعها على الابتداء اقول الضرب السابع
من ضرب المسمى بالمفعول خبر ما ولا بمعنى
اي الخبر المصوب بها نحو ما زيد منطلقا ولا يدل
افضل منك وهي اي هذه اللغة افع المصتب
بما ولا اللغة المجازية والقيمة رفعها
على الابتداء اي رفع الاسمين الكوا فحين
بعد

بعد ما ولا على ان الاول مبتدأ والثاني خبره والى المجازية
فوله تعالى ما هذا خبرا وما هن امهاتهم دليل القيمة
نحوكم ما على الفيلين اعني الاسماء الاصل فان اللفظ
يجازي يختص باحدهما فان عم لا يعمل في ك واذا
تقدم الخبر او تنقص النفي بالالف لا ترفع لان نحو ما منطلق
زيد وما زيد لا منطلق اقول انما تقدم خبر ما ولا على
ما ولا تنقص بينهما بالالف اي بطل عملها بان يقع
خبرها ما بعد الف لا ترفع لان نحو ما منطلق زيد
بالا منطلق ولا يجوز النصب في منطلق
لان ما ولا انما على ايشاء بينهما ليس من جهة النفي
في بطل عملها بتقدم الخبر على الاسم لضعفها في العمل
وكذا بانقراض خبرها بالالف لا تنقضاء وجه الشبه

بينهما وبين ليس كذلك سبط على ما يراه ان معها
 نحو ان زيد منطلق لمضعف على قال والمجرور على
 ضربه مجرور بالاضافة ومجرور من المجرور كقولك
 غلام زيد من زيد من المجرور الى الكثرة
 اقول لما فرغ من الصنف الثاني من اقسام المعرب
 وهو المنصوب شرع في القسم الثالث اعني المجرور فقام ما قبل
 وهو انه مجرور بالاضافة محلا يعلم منه ان العمل في
 اليه هو المضاف والمجرور المضاف او كلاهما لكل
 منهما فان قيل والاضافة على ضربين بمعنى
 وهي التي بمعنى اللام او بمعنى من كقولك غلام زيد
 خالفه فتنه اقول الاضافة بمعنى اللام انما
 يكون المضاف اذا لم يكن المضاف اليه جنس المضاف

ولا ظرف

ولا ظرف غلام زيد اي غلام من زيد من انما يكون اذا
 كان المضاف اليه من جنس المضاف نحو خاتم فضة الخاتم
 من فضة وقل يكون بمعنى ذلك اذا كان المضاف اليه
 ظرف المضاف كقوله زيد من زيد من المجرور الى الكثرة
 بل هو اللزوم والنقد اي مكره في اللزوم والنقد لم يتعرض
 المصنف لها فالتحاشا فان لفظه والاضافة اسم
 الفاعل الى معموله هو ضارب زيد والصفة المشبهة
 الى ناعلمها كقولك حسن الوجه اقول بعض الممراد بعض
 المفعول الذي هو المجرور بالاضافة لكان منصوبا
 على المفعول به وذلك انما يكون اذا كان اسم الفاعل
 عاملا بان يكون بمعنى الحال والاستقبال نحو زيد ضارب
 عمر الال او غدا فان عمر ايضا هو المجرور بالاضافة
 لكان منصوبا على المفعول به واما اذا لم يكن عاملا بان

وثوب قطين
 اي ثوب من قطين

بعينه الماضى غير زيد صان غير وامر فلا يكون الاضافة
 في لفظية بل يكون معنوية لان اسم الفاعل لا يعمل
 اذا كان بعينه الماضى كما سيجي ومن الاضافة اللفظية
 اضافة المفعول الى مفعول محو زيد معقول فان ذكر
 المفعول في المفصل قال لا يد في المعنوية محو زيد
 المضاف اليه غير محو غلام زيد اول ولا بد ان يكون
 المضافى اضافة المعنوية تكون لان الغرض منها
 اتمام تعريف المضاف لذلك اذا المضاف اليه معرفة
 او مخصوصه وذلك ان المضاف اليه معرفة
 والمضاف ان كان معرفة فاما ان يضاف الى
 او الى فكره والاول مستلزم لاجتماع التعريفين
 تعريف الاول والتعريف الثاني من الاهداف

والثاني

والثاني يستلزم غرض اضافة الاسم هو حال
 فلا يقال الغلام زيد ولا الخاتم فضة ولا الضرب
 وللغلام من اجل والكنهون خوف ذلك في
 اسما الحد في الثلاثة الاثني والحقنة الدارم
 وهو ضعيف فخره عن القياس او استعمال الفضا
 لا وتقول في اللفظة الضان زيد الصاوي زيد
 والضان به الحال لا يحسن الضان زيد لان التعريف
 اسم الاسم حرف ولا ضا بال حرف اخذ من الاسم
 اقول لما شرط جريد لفظ عن التعريف اضافة
 المعنوية ان ارد ان يذكر ان لا يشترط في اللفظة
 لان الغرض منها التخصيف هو يحصل مع تعريف
 المضاف وتكون مفعول في اللفظة الضان

والضاربان بان يحصل الخفيف فيهما عند التثنية ^{نقول}
 ايضاً في المضافة اللقطة الضاربان الاول لانه يشبه
 قولنا الحس الوجه من حيث ان المضاف في القولين
 صفة معرفة بالام والمضاف اليه ايضاً معرف بالام
 ولا يجوز ان نقول الضاربانين لان شفاء هذه المشابهة
 مع عدم الخفيف وانما جاء الحس الوجه لان اصله
 الحس وجهه فذو الضمير منه وجيء بالام ففيه
 نوع خفة لان الضمير اسم والام حرف ولا شك
 ان الحرف اخف من الاسم في المعنوية تعرف كل
 مضاف الى المعرفة الا غير مثل وشبهه فنقول مررت
 برجل غيرك مؤلفك وشبهك اقول الاضافة المعنوية
 تجعل كل مضاف الى المعرفة معرفة نحو فلان زيد فان
 غلاماً قيل الاضافة تكون عامة وبعدها يصير معرفة
 خاصة

خاصة الا غير ومثل وشبهه من الاسماء التي
 تؤول في الابهام فاتها لا يصير معرفة بالاضافة
 الى المعرفة لانها لا تختص بسببها فانك تقول
 جاءني رجل غيري بدلي لم يعلم ان من هو غيري بدلي
 رجل من الرجال في المقابل على ان هذه الاسماء لا
 لا يصير معرفة بالاضافة الى المعرفة لانها تقع
 صفة للنكر مع وجود هذه الاضافة فانك تقول
 مررت برجل غيرك مؤلفك وشبهك فاك وقد جعل
 ويقام المضاف اليه مقامه كقولك تعلم عمل القرية
 اقول يجوز ان يحذف المضاف ويقام المضاف اليه
 مقامه اي يعرف باعرابه اذا دل عليه قرينة كما
 في الآية فان قوله تعالى وانما امرئ بقدر ما
 قال

ما كان

على ان التقدير واسهل الفريضة لان السؤل لا عن الفريضة
غير معقول او ما اذا لم تكن عليه فثبته فلا يجوز المحذوف
فليقال راسخا عند اذا كان المراد غلام هند فالك
والنوع هو خي جاعف زيد نفسه المخلان
كلاهما والفرد كلهم اجمعون لا يؤيد التكرار هبا
افول لما فرغ من ميثاق العرب فشرع في ثوابه
وهي خمسة اشخاص الاول المتكبد هو علي بن
الفضل ومعنوق واللفظي فكر من اللفظ الاول او ايراده
جرب ذلك اللفظ في الاسمي جلعوني زيد في الفعل
مخبر بزيد زيد في المحذوف ان زيد فقام في المحذوف
مخبر بزيد فقام زيد في الجملة الاسمية مخبر بزيد فقام
زيد فقام في الضمير في اضرافه ان انشئت

هذا كذا في التفسير
والنوع هو خي جاعف زيد نفسه المخلان
كلاهما والفرد كلهم اجمعون لا يؤيد التكرار هبا
افول لما فرغ من ميثاق العرب فشرع في ثوابه
وهي خمسة اشخاص الاول المتكبد هو علي بن
الفضل ومعنوق واللفظي فكر من اللفظ الاول او ايراده
جرب ذلك اللفظ في الاسمي جلعوني زيد في الفعل
مخبر بزيد زيد في المحذوف ان زيد فقام في المحذوف
مخبر بزيد فقام زيد في الجملة الاسمية مخبر بزيد فقام
زيد فقام في الضمير في اضرافه ان انشئت

باب في المعنى انما يكون باللفظ محض فيه هي
النفس والعين وكلا وكلا وجمع الجمع اشبع
واصبغ فالاولان اعطى النفس والعين انما يؤكد
بما المفرد والمثنى والجمع من التكرار والمثنى
في مثنى ان بين نوع ونوع اخر باختلاف صفتيهما
في خبرها مخبر بزيد زيد نفسه عنه وهند نفسها
وعنها في التكرار المثنى انفسها وعنها في التكرار
وانفسهم في التكرار المثنى انفسهم وانفسهم في
انما جمع الصيغة في المثنى لانها مضافة الى
ضمير المثنى والمثنى اذا اضيف الوصل مخبر بزيد
للا من عن اللبس كقوله ثم فقد صفت فلان بكما في التكرار
والارباع اعطى كلا وكلا لا يؤكد بها الا المثنى فيها

جاء في التجلان كلاهما والمرادان كلناهما والبر في انما
 هو كذا بغير المتنى اعني المفرد والجمع من المذكور والمث
 ويترق كل بخلاف الضمير نحو اشترى العبد كله والجاء
 كلها بغير في الفوق كلهم في كلهم وفي البر في
 باختلاف الصيغة نحو اشترى العبد كله جمع وكذا
 وانبع واصبح والجاء في جميعا كذا بغير اصبع في
 الفهم اجمعون اخرون انبعون اصبعون والمستوفى
 كذا بغير بضع في انما لم يذكر المفعول التاكيد للفظ لان
 الحقيقه هي المعنى وانما ذكر من الالفاظ المعنى
 بعضها للاختصار فاكفي بالقرن عن العبر لا مثلي
 في جميع الاحكام وبكلا على الاشياء كلها في تأكيد
 التثنيه وذكر كلا لاختصاصه بخلاف الضمير

كلمه

من بين

من بين اخوانه اكنفي بجمع عن نفيه الاستدراك
 في تمام الاحكام ايضا في كذا لا يؤكد التكرار بها بغير
 المعنى لان البحث فيه هو سببه ان هذه الالفاظ
 معقوله فلو ثبت تأكيد التكرار لنافى الكلام اذا لم يكن
 كيقضي العزم والمؤكد يقضي التحصين واعلم ان الكسح
 وانبع واصبح كلها بمعنى اجمع وانما لا تذكر بغير اجمع
 الاعلى ضعفه ولا تقدم عليه وما بين التاكيد من المتكلم
 عن فراه مفعوله انما في اللفظي فلاحه اذا قال جاءني
 زيد مثلا فربما لا يستعمله الخطاب اقله في غير مفعوله
 واذا اكد امر من خلفه وعلق المفعوله فلا بد ان يكون مراد
 زيد مثلا فربما يوقع السامع انه انما في زيد زيد قال
 مراد زيد جانا فاذا اكد بنفسه يعلم انه اراد بغيره
 لا التاكيد فحصل المفعول قال والصيغة نحو

جيل ضارب بعضه ببعض كرم عدل هاشمي وفومال
 ٢ قول الثاني من التوابع الصفه ويقال له الهف
 الصفه هي اما مشتق او ما في معناه والمشتق اما اسم
 الفاعل يخرج جاء في جيل ضارب او اسم المفعول في جيل مضروب
 ٢ صفه مشتبهه بخروج كرم واما في معنى المشتق اما مفعول او
 مركب والمركب اما اضافي او غير اضافي فالمركب الغير اضافي
 غير جيل هاشمي او منسوب الى الهاشمي وغيره يخرج عدل كرم
 عاده والمركب الاضافي يخرج جيل فومال او مفعول وما بين
 الصفه في المعاني التوضيحيه يخرج في زيد الظريف وفي التكرار
 التخصيص يخرج في في جيل عالم قال ويوصف التكرار بالجملة
 يخرج من جيل وجه حسن ورايت جيل اعجب كرمه
 ويخرج وصف التكرار بالجملة الاستيمه يخرج من جيل وجه
 حسن فان وجهه حسن مبدل وخرج صفه للتكرار

او القليلة

او القليلة غول بوجله اعجب كرمه فان اعجب كرمه
 فاعلم مفعول صفه لجل والشرطه يخرج من جيل ان
 فام ابي و والظرفه يخرج من جيل في الدار ابي و
 بشرط ان يكون تلك الجملة خبرية اعجب كرمه للصدق
 والكدب لان الصفه في الحقيقه خبر عن الموصوف و
 انما لم يقع في المضم للاعتماد على المثال لا يجوز ان
 المعان بالجملة لان الجملة تكرر والصفه جيل ابي و
 الموصوف في الصفه والتكرار لا يكرر بالجملة الا في
 صفه للضمي رجع الى الموصوف كما كرمه وفي وجهه
 ٢ الصفه توافق الموصوف في امر ابي و
 ولا يجب ان توافق الموصوف في افراده وتنبه
 وجهه وخرجه وتكرره وتنبهه وتكرره او في
 الصفه اما خلا الموصوف او فعل مستببه في الثاني

سجتي ولا تعجب ان يوافقا في غير ما
وهي التي ذكر في الكتاب اي اذا وجد شي منها في
يجان في الصفه ابط وهذا العشر بعضها ممكن
الاجتماع بعضها غير ممكن الاجتماع اما الثاني فمكا
الاعراب الثلاثة فانه لا يمكن ان يجمع بعض هذه الثلاثة
مع بعض الاخر وكما التعريف والتذكير والتأنيث
فانه لا يمكن ايضا ان يجمع الا واحد من المتقابلين
اما الاول اعني ممكن الاجتماع فينبغي الى اربعة واحد
من الاعراب الثلاثة وواحد من الافراد الثلاثة والجمع
واحد من التعريف والتذكير وواحد من التأنيث
عجبا في جعلهم فاق الصفه الموصوف من افعال
في اربعة اشياء من العشر الاعراب والتذكير والافراد
والتذكير واذا قبل اقبل جعله او مره من اجل
فانما

وكما الزور والتدليس فانه لا يمكن ان يجمع
هذه الثلاثة مع بعض الافراد

فالوجه على العالم واذا قبل جعله او حال فاعلم ان عالم
اذا قبل جعله فاعلم ان العالم واذا قبل امره فاعلم ان
هذا ايضا من اوصاف الشيء بفعله ما هو من مستبته
عنه من اجل منع جان من فاعله وهو قد امة
اقول هذا هو القسم الثاني من قسمي الصفه اعني
الصفه التي يفعل مستبته اي وصف الشيء بفعله شيء
اخر يكون ذلك الشيء اعني الشيء الثاني حاصل بسبب الشيء
الاول نحو مره من اجل منع جان اي مانع جان ونحو
اي واسع فنان وهو قد امة فان المنع والسعة
ليس شي منها فعلا في حركتها هي افعال الجان فنان ونحو
الا ان الجان والفاء والحذف لما كان متعلقا به مضى
الى ضمير صا كل واحد من هذه الثلاثة مستبته لانه
اذا فعلوا شي بالشي فاعلم ان يكون سبب

الثاني

فقد لا يقال مررت برجل من جنس جاري لا متعلقا بالمتعلق
 بالاضافة فلما كان كذلك فنزل فعل المتعلق به بمقتضى فعل المتعلق
 وجعل وصفا له فنزل اللفظ صفة المتعلق به والشيء صفة
 المتعلق بالاول وجبان هو افعى الموصوف باللفظ هو المتعلق
 به في الاحكام اللفظية افعى الخشنه الاول في الاعراب الثلاثة
 والترتيبا لشكر من العشرة دون الاحكام المعنوية
 افعى الخشنه الباقية فانه يوافق فيها الموصوفنا المعنوي
 وهو المتعلق فيها لاجاء افعى رجل حسن غلامه وانما رجل
 حسنا غلامه ورجل حسن غلامه ورجل حسن غلامه
 احسن غلامه ورجل حسن غلامه ورجل حسن غلامه
 مررت بالرجل الحسن غلامه فوافق الالف افعى حسنا
 والحسن الموصوفنا اللفظي افعى رجلا في الاعراب
 الثلاثة والشيء لشكر ولا يوافق في الاعراب الثلاثة
 والجمع

والجمع والتذكير والتانيث بل بعض حكمه في ذلك بالفتا
 الى ما بعد أي ما بعد الوصف أي فكون حكمه الفاعل مع
 لأن ما بعد فاعله وإن كان مفضضا للافراد والتثنية
 والشكر والتانيث ففعل به فالخبر مررت رجل حسنة
 مثلا كما ينبغي انشاء الله تعالى فاعله والبدل
 وهو على ان ينفذ افعى احد هابل الكل من الكل فاعله
 اخذت من رجل المعرب البعده وهو على ان ينفذ افعى كانه اذا
 نحو سلب زيد ثوبه وبدل الغلط نحو مررت برجل حمار في
 الثمانية من ثوب المعرب البعده وهو على ان ينفذ افعى كانه اذا
 كان البدل كل البدل منه فبدل الكل من الكل في راسه
 اخذت فان الاخ كل زيدا فان كان بعضه فبدل البعض
 من كل فغيره فبدل راسه فان الراس بعض زيد والا فان
 كان البدل مشغلا عليه فبدل الاثنا المحسب زيد ثوبه

الجمع

فان الشوب مشتمل على ان يبدل الغلط في مبدلته
 هو من شوب رجل حار يستبدل في الغلط او في الغلط في مبدله
 فان الغلط لم يبدل ان يقول من شوب رجل حار فخطا فقال
 برحمتي ثم اسند له فقال بجان فخطا فخطا فقال
 وفانك المبدل رفع اليك فانك اذا قلت من شوب رجل حار
 فخطا ان يكون شوبه اخرج واذا ذكر من شوبه في رفع
 اليك فخطا ان يبدل اسم الا لا تم بدك اسم من شوبه في
 حكم الساقط لفصل البيان والبيان لا يحصل بذلك
 وجب ان يكون في بديله البعض والاشتمال ضمير جمع الي
 منه ليس بضمير معا كما عرف في المثالين فخطا فخطا
 التكن من المعرفة على العكس ونحوه في التكن المبدلة من المعرفة
 ان تكن معرفة في نحو التناصبه ناصبه كاذبه اول
 ويجوز ان يبدل التكن من المعرفة والمعرفة من التكن
 فالبديله

فالبديله او يبدل منه اذا كان على اربعة اشياء لانها اما
 ان يكونا معرفتين نحو ابي زيد الخالك او كنهين نحو ابي
 زيد الخالك لان او يكون المبدل معرفة والمبدل كنهين
 وجلا احوال او على العكس نحو ابي زيد الخالك بالتناصبه
 كاذبه في نطق هذا القسم اعني التكن المبدلة من المعرفة ان
 معرفة مثل ناصبه فانها وصف بكاذبه في ذلك لان
 في الكلام هو ليد ان كان تكن في معرفة المبدل كنه
 كان لفظة مرتبة على الاصل في بديله ايضاً الظاهر من الضمير
 وعلى العكس فيحصل في الاشتمال في بديله اسما اخر وانا اذكر
 امثلة بديله الكل من الكل كما في اسما الا في بديله التكن
 فعلبك يا استخراج امثلة سبب الا بديله هو في البعض
 وبديله الاشتمال وبديله الغلط فاعلم ان الظاهر في
 والضمير من الضمير نحو بديله في بديله اياه الظاهر من الضمير

نبت فيه أخاك وكذا غرض نبتا إياه فالعطف
 اليك فلو تتبع المذكور أشهر اسمه غرض جاء في آخره نبت
 و أبو عبد الله نبتا في الترتيب من التواريخ عطف اليك
 أن تتبع المذكور بأشهر اسمه أي جعل أشهر اسمه تابعاً له
 بأن تذكر بعد غرض جاء في آخره نبتا في عبد الله نبتا في
 الجاني هذا كما إذا كان في آخره نبتا في عبد الله نبتا في
 فإذا كان نبتا أشهر اسمه عند الناس من الآخر في عبد الله
 نبتا في نبتا في الآخر نبتا في الآخر نبتا في الآخر
 لا يفرق بين أن يذكر أشهر اسمه أولاً أو آخره فإذن
 عطف البيان أيضاً المنوع فالعطف بالترتيب
 غرض جاء في نبتا في آخره نبتا في آخره نبتا في آخره
 انتهى نعم أقول الخامس من التواريخ العطف بالترتيب
 وبغير

العطف
 بالترتيب

العطف
 بالترتيب

نبتا في آخره نبتا في آخره نبتا في آخره
 معطوف عليه من العطف نبتا في آخره نبتا في آخره
 فإني المبني هو الذي سكن آخره نبتا في آخره
 كم وجهه وأمس وأب من هؤلاء وسكنه نبتا في آخره
 ونبتا في آخره نبتا في آخره نبتا في آخره
 المبني فقال المبني هو الذي سكن آخره نبتا في آخره
 سكن كم وجهه وأمس وأب من هؤلاء وسكنه نبتا في آخره
 مما ليس بسبب عامل سكن آخر المبني نبتا في آخره
 فإني فإن كان مع المبني في اللغة المبني نبتا في آخره
 المصطلح صيغاً لثبانه على حاله أو حاله مع اختلاف عامله
فإني سبب بناءه مناسبه بغير الممكن أقول
 سبب بناء المبني مناسبه بغير الممكن أعني آخره نبتا في آخره
 والأمر بالتبعية غرضه أو ثبوت نبتا في آخره نبتا في آخره

العطف
 بالترتيب

وغيرها لا يشي بغيره فان اولها بالة الفصحى جمعها
 وانما ثبت اسمها الاشارة لما سبقتها الحرف اما
 من جهة الاحتياج الى المشارة اليه في المتن اجمع
 واغراض جهة ان وضع بعضها كوضع الحرف فيجعل
 ابا في عليه قال ونحو ما وابتها حرف النسبة
 هذا وهانا وهاني وهذه وهنا ويتصل ما وخرها
 كما في الخطيب غي ذاك وذاك وبنك وبنك فالك
 وذاك وذاك وذاك وذاك اقول بلحق بان ابل
 اسم الاشارة حرف النسبة اعني النسبة الخطيب
 لا لا يفوت عن المسلم نحو هذا هذا هذين هاتين
 وهاتان وهاتين هاتين وهاتين وهذه وهذه هاتين
 ويتصل باسماء الاسماء كلف الخطيب لمعلم ان الخطيب
 الى أي جنس من المذكور والمؤنث والفرد والجمع
 غي ذار

غي ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك
 وبنك وذاك وذاك وذاك وذاك وذاك وذاك وذاك
 يكون الاشارة والخطيب كلهما الى مفرد مدكر فاذا قيل
 ذاك بصي الاشارة الى نشبة الذكر والخطيب عا لدا
 قيل ذاك انعكس واذا قيل ذاك يكون الاشارة الى مفرد
 مؤنث والخطيب الى مفرد مدكر فاذا قيل ذاك يكون الاشارة
 واذا عرض ذلك نفس الباقي عليه فقال ذاك للمفرد ذاك
 للمؤنث وذاك للمفرد وذاك للمفرد وذاك للمفرد
 والذكران والذكران والذكران والذكران والذكران
 والذكران والذكران والذكران والذكران والذكران
 نحو الذي للمفرد المذكور فلا اعراب ونسبة الذكران
 في الرفع والذكران في النصب والجر وجمعة الذكران في
 الاحوال الثلاثة والتي للمفرد المؤنث عا لدا وبنها

بفتح الكا

معنى الأمر المركب الذي أخوه كاف الخطأ وادله اسم كونه
 نبدأ أي خذ العاشق المسمى بمعنى الأمر المركب الذي أخوه كان
 وأقله حرف كماله هذا أي أخوه وأما بنيت اسم الألف
 لأن وضع بعضها وضع الحرف فخل الباء عليه فالـ
 منه بعض الضمير نحو إذا وذا ومن وذا إن وذا من بعد
 أفـ وبعض البنى بعض الظرف ولما قبله البعض لأن
 أكثر الظرف معرفة كالهمزة في المسمى ذكره المصنف ذلك نحو إذا
 وهي للمسمى في رفع بعدها الجملتان أي جملة الأسماء الفعلية
 نحو أجلس إذا جلي زيد وأذن زيد جالس وأما بنيت لأن
 وضع الحرف وذا هو للمستقبل ولا يقع بعدها إلا جملة
 الفعلية على مذهب المصنف كقولهم وأقبل إذا قبضت بنيت
 إلى الجملة التي يضاف إليها وهي لقا للاستفهام محو
 الفاعل أو الشرط نحو متى تأتي الكرمك وأما بنيت لظهورها

نبدأ

والأسماء
 والضمائر
 والصفات
 والظروف

هذه الأقسام وأما الطرق
 هذه الأقسام وأما الطرق
 هذه الأقسام وأما الطرق

الجملة والجملة الستة عشر بل وبعيد في تحت وبين
 ويساد في معناها من هو فقام خلف ورواها
 وأعلى وأسفل وهي مطلق من أن يكون مضافة أو مطلق
 عن الأضافة فإن كانت مضافة معرفة أضافت بحرف
 مثل زيد وعمرو نحو جئت من قبل زيد وإن كانت مطلقاً
 عن الأضافة فلا جمل من أن يكون المضاف إليه متوياً
 أو منسياً فإن كان منسياً كانت معرفة أيضاً كقوله أشاء
 فأتى في الشرايط كنت في كذا إذا قضى بالماء الفراب
 وإن كانت متوياً كانت مبنية على الضم كقوله لله الأمر
 من قبل ومن بعد أي من قبل غلبه الفاعل على الرقوع ومن
 بعد غلبه الرقوع على الفاعل أما البناء فلا خبا جها
 إلى المضاف المسمى وأما الحركة فله فرق بين الألف
 والعاض من البناء وأما الضم فله فرق في كنهها البناء

والعربية

١٢٠
 في الحروف
 في الحروف
 في الحروف

حركتها الأخرى منه ما لم يذكره المصنف فليس هو الآخر
 ولما لم يفسر بعض من هذا وكيفية ما بين وكما
 قال منه المراكبة عنده خمسة عشر وأربعين صباح
 مساء وهو ما بين ثلث وثلثين في حصر بعض أوقات
 بعض المبني المراكبة وهي كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما
 نسبة والمراكبة كثيرة لكن المصنف لم يذكر إلا أن بعضه مثال
 وهي خمسة عشر صباحا وستة عشر ليلا وثلثون ليلا
 والأصل فيها خمسة عشر وكل صباح ومساءً من ثلث إلى
 ثلثي ملاحقا في حصر بعض أوقات شديدا
 خذف منها ما خذف ثم في الخبر أن من الجميع أما الأول
 فلكونه بمنزلة أول الكلمة وأما الثاني فلهضمه مع الحروف المحذوفة
 وأما بناء على الحركة كالحرف من الفوق بين بناء اللين والعاض
 وبناء على الفتح لفظة وأعلم أن الأعداد المركبة كلها أعني
 إحدى عشر إلى ثمانية عشر خمسة عشر وبناء الخبرين
 إلا اثني عشر

في الحروف

إلا اثني عشر فإن أتاه معرب لشيء به المضاف في حذف
 قال ومنه الكتاب نحو كم ماله عندى كذا
 وكان من الأركان كمن في بيتك كذا
 المعنى الكتاب وهو هنا الفاظ مجتمعة ويعبر بها عن
 اشتبا وفقد مفسر فلم لا يكون من الكتاب على هذا
 الوجه لأنها ليست كذلك ولا كما كانت قبل كذا
 في العدد أحسن محجها وأما بين كم لأن وضعها في
 الحروف وكذا لأن أصلها إذا فريد الكاف عليه وكثير
 كتب لأنها كناية عن الجملة المنتهية وأعلم أن كم أما استعملت
 أو خبرية وفي هذا التقديرين مبهم لا يتطابق من غير فحينئذ
 مضروب مضروب نحو كم دهما مالك ومعنى الخبرية مجزئة
 أو مجزئة نحو كم رجل أو رجال مضروب وقد خذف
 إذا كان معارفا كأمري الكتاب وأصل كتب كتب يثبت

الباء فحقت ثم حقت وكذا كدبت أصله فحقت
 بالفاء سبعة حيين حيين ولا يستعملان إلا معن
 في ثمانية الحركات الثلاث فاك المتنى وهو الحقت أخوه ألف
 وباء مفتوح ما قبلها بمعنى التشبيه ونون مكسورة عوضا
 عن الحركة والفتحة أو الفتح من الصف الخامس شرعي في
 الصف السادس عن المتنى وهو اسم لحقت آخر ألف في
 الرفع أو باء مفتوح ما قبل الباء بمعنى التشبيه لحقت بعد
 والباء نون مكسورة حال كونها عوضا عن الحركة والفتحة
 في المفرد نحو جملان ودجلان فان الألف والياء بينهما
 اتما لحقتا للدلالة على معنى التشبيه والنون إنما لحقت لكون
 عوضا عن حركة جمل ونونته ففعله شامل لجميع الأسماء
 لحقت أخوه الفاء مفتوح ما قبلها يخرج ما لا يكون ذلك
 لكنه شامل لمثل عثمان وجعفر وفعله بمعنى التشبيه يخرج
 فله

فاك وسقط النون عند الإضافة نحو فلان زيد ألف
 إذا أضافها ساكن نحو فلان الحسن وثق ابنك أو أمي
 سقطت النون فلو كانا بلاما سقطت عند الإضافة أعني
 وأما سقوط الألف فلا لقوله التاكين فاك وما في
 الف مقصور أن كان ثلثا يرد إلى أصله نحو عسول وحيان
 أو الف الاسم الذي يجب أخوه الف مقصور أن كان ثلثا
 يجب أن يرد عند التشبيه إلى أصله أي قلب الفه وإن كان
 واو أو ياء أن كان بابيا وذلك لأنه يجمع عند التشبيه
 الفان ولا يمكن حذف أحدهما لأنه يلبس المتنى بالغير
 عند الإضافة نحو صان يد فوجب أن يترك أحدهما
 إنما يمكن بعد القلب عجز فقبل الحركة فاذا كان المقول
 ذا أصل يكون القلب في أول فاك وليس بها عاوي
 الثلاث إلا التاخي عشبان وحيان حيان

اقول ليس في كل اسم مفعول من بدلى الثلاثي اذا ارد
 ان يبنى الالباء اي جيب ان يقلب الفقه بالانها اخذ
 من الواو من الثلاثي قبل سواها في الاصل والواو
 نحو عشيان في مصطفي مفعول من الاصل والواو الثاني
 نحو عشيان في مصطفي مفعول من الاصل والواو الثاني
 في جاري وهو طار يقال له جوي قال فلان كان في اخر المدة
 الف الثاني كمرأه قلت حر وان اقول لانا القلب فلا يكون
 علامة الثانية في وسط الكلمة وانما الواو في الجمع بان
 ما قبلها الف في النصب والجر نحو ديت حرلين وحرلين
 بحرلين والجر ثابت الاخر قال ونقول في كذا وفي
 وحرباء كساءان وحرباء وان اقول اذا كانت
 المدة في بدلي من حرف اصلية او للاحاق يكون
 ثابتة

ثابتة عند التثنية نون في كساء كساءان وكذلك الواو
 واصل كساء كساءان واصل الواو بالجر كساءان كساءان
 عليهم والقراء الجمع القاري وهو انه اصلية في الجمع
 نعتهم في الشمس وهو للاحاق عجلان وهو اولى الجمع
 قال المجمع على ضربين مفتح وهو ما تحت اخوه واو
 ما قبلها او باء مكسور ما قبلها معنى الجمع نون مفعول
 عن الحركة والنون في المفعول المذكور كسليمون مسلمون
 تافرن من الصنف السادس من شرعي في الصنف السابع
 اعني المجمع وهو على ضربين لان بناء الواحد ان كان ساكنا
 فيه مفتح والافترس المفتح اسم تحت اخوه واو مفعول
 ما قبلها او باء مكسور ما قبلها للذلة على معنى الجمع
 ونحت بعد الواو والباء نون مفعول حال كذا

مفعول

عوضا عن الحركة والتنوين اللتين في المفرد وذلك في المذكر
 السالم كسليم ومسلمين فانها مما يذكر في الواو ^{البناء}
 فلا ن على معنى الجمع الزيادة عوضا عن حركة في مسلم و
 شوبه ونحوه ما شامل لجميع الاشياء وقوله كحسب
 اخوه وان مضى ما قبلها او ب مكسور ما قبلها
 يخرج ما لا يكون كذلك لكنه شامل مثل مجنون في مسكين
 وقوله بمعنى الجمع يخرج ذلك في ان يخرج ذلك في
 جمع المفكر السالم لمن يعلم ان في ^{المذكر} يخص جمع
 السالم ببناء العلم لانه اشرف الجمع لصحة بناء الواو بعد
 فيه ونحو العلم اشرف من غيره فاخص لا اشرف ^{نحوه}
 واعلم ان اللفظ الذي هو ان يجمع جمع المذكر السالم اما
 ان يكون اسما او صفة فان كان اسما كن ندون فشرطه ان
 يكون مذكرا عالما فلا يقال هندون في هنداء شفاء
 الذكر

المذكر ولا رجاءون وحل لانقاء العلم ولا احويون في
 هوالم لفسر لانقاء العلم ولا احويون في
 ان يكون مذكرا عالما فمعلومون فلا يقال مسلمون في مسلمة
 لانقاء المذكر ولا كمنون في كمن لانقاء العلم ولا
 والف وثناء في المؤنث وتكون مضمر في الرفع ومكسور في
 النصب والجر كسليمك وهنداءات ^{المذكر} اقول لما ذكر المصنف
 من جمع المذكر السالم اذ اوان يذكر المصنف جمع المؤنث فقال
 والف وثناء اي الجمع المصنف اسم محب اخر الف وثناء في جمع المؤنث
 وتكون تلك التاء مضمر في الرفع ومكسور في النصب والجر كسليمك
 في الضمعة وهنداءات في الاسم وانما كانت التاء مكسور في النصب
 والجر لان جمع المؤنث في جمع المذكر وقوله فان النصب في جمع
 المذكر محمول على ان يكون محمول في جمع المؤنث للزم للفرع منبه على
 الاصل في ^{المذكر} ومكسر وهو ما ينكسر فيه بناء الواو كسليمك والواو في
 ويقوم ذوى العلم وغيرهم اقول لما بين المصنف شرح في

فقلوبه ومكسر عطف على قوله صحيح الى الجرح اما صحيح كما مر او مكسر
وهو الذي يتكسر اي يتغير فيه بناء الواحد كجاء في رجل وافر اس
في نفس فان بناء رجل ونفس قد يتغيران في الجمع ويجمع المكسر ويجمع
ولذلك مثل بمناء بن قال والمذكر والمؤنث من المصنفين
فيهما بن لفظ الجرح والنصب فيقول رابن راجع المسلمين والمسلمين
ومرث بالسلمين اقول ليعوي مبنى للمفهوم من النسب والقام
مقام عطف فيها وبين ظرفه والمضارع في المذكر والمؤنث لفظ
مساو بالجر وهذا الكلام تكرار لان النسب في المذكر قد علمت في
اول الكتاب في المؤنث قبل قال والجمع المصغر مذكر ومؤنث
للغة وما كان من المكسر على نحو افعل وافعال وافعله وفعله
فجمع فله وما عداه كقن اقول لجمع اما جمع فله او جمع
كقن وجمع الفله ما يطلق على العشرة ومادونها من غير ضرب
ويطلق على ما فوق العشرة مع ضربها وجمع الكثر بخلاف ذلك
والجمع المصغر مذكر ومؤنث للغة والله يكون من الجمع المكسر
على وزن افعل كالف والاضال كافر اس وافعله كاعله وفعله كاعله
جمع

كثرت
جمع فله ايضا وما عد المذكور من الجمع صحيح وبيان في
جمع الفله عند الفليس غير فربنا اذا كان المراد عشرة وما
دونها وعندى اثني عشر الفليس مع الضميمة وهي اثني عشر مثلاً
اذا كان المراد ما فوق العشرة ويقال في جمع الكثر على خلاف
ذلك نحو عند رجل غير فربنا اذا كان المراد ما فوق العشرة
وعندى ثلثة وبيان مثلاً اذا كان المراد ما دونها قال وما جمع
ما بالالف والياء من فعلة صحيح العين فالاسم منه متحرك العين نحو
مزان والصفة مبنيك العين على سكونها نحو ضمتك واما
مفعلي افعلي السكون كسبضك وجوزك اقول اللفظ الذي
يجمع بالالف والياء ما هو على وزن فعلة مع صحة عين الفعل
فالاسم منه متحرك العين اي يتحرك عين فعله في الجمع نحو مزان
الميم في مزان والصفة منه مبنيك العين اي يبنى عين فعلها بالسكون
نحو ضمتك يسكون الخاء في ضمتك وهي الغليظة وذلك للفرق بين الاسم
والصفة ولم يفعن بالعكس لان الصفة ثقيلة لكن الاسم

في قولنا بالسكون وأما معتل العين من فعله فعلى السكون أي
 عين فعله على سكونها وقت الجمع وإن كان اسما أو تابا كان أو تابا
 كـبعضا في بيضة وجوده في حرف ذلك للفوق بين اسم الصحيح
 العتق لم يفعل العكس لأن الحقة بالمعتل أو لفعل وفاعل الجمع
 عليه فاعل اسمها نحو كواهل أو صفة إذا كانت بمعنى فاعله نحو حواض
 نحو فارس أو لفعل فاعل الجمع عليه كونه يكون على وزن فاعل
 إذا كانت اسمها نحو كواهل في كاهل وهو ما بين الكتفين أو صفة إذا كان
 ذلك الفاعل بمعنى فاعله نحو حواض وطوائف في حواض وطوائف إذا
 كانت بمعنى حاضنه وطائفه الجمع أيضا وزن فاعل كل كلمة يكون
 على وزن فاعله سواء كان اسمها نحو كواهل كائنه وهي ما تقع بين
 حوض العين أو صفة نحو حواض في حواضه وفقدت نحو فارس جمع
 فاعل لأن الفاعل الصفة لا يمكن بمعنى فاعله فاعل الجمع
 على فعل أو فاعل أو فعله كقولهم جمال وجملة وأما فاعل
 فاعل لأن فاعله على غير هذا اللفظ مثل هو الذي في هذا الذي
 ونحوه

ونحوه في ناس وهو الذي خفض راسه فاعل الجمع
 للباقي نحو كاهل فاعله ناسهم وجمالات فاعل
 فاعل الجمع المبالغة في التثنية كاهل في كاهل جمع كاهل
 في سورة جمع سوار وهي ما تضع المرأة في يديها من الخيل
 وناهم في الغاه جمع نعم وهي ما يربون من الجمال وجمالات
 في جمال جمع رجل وجمالات في جمال جمع جبل وهو المذكور من الأبل
 وأعلم أن الفرق بين الجمع والجمع أن الجمع إنما يبدل على أحاد كل واحد
 منها يكون فاعله من ذلك الجنس وجمع الجمع يبدل على جميع كل منها
 لشيء واحد على أن ذلك الجنس فالجود في جمع الجمع بمنزلة
 الأحاد في الجمع فاعله كاهل فاعله كاهل الكلب واذن الكلب فاعله كاهل
 فاعله كاهل من الكلب ولذلك يبدل جمع الجمع لا يطلق على أقل
 من سبعة من أفراد كاهل أن الجمع إنما لا يطلق على أقل من اثنين
 فاعل العوزة والذكر والمعنى ما دل على شيء بعينه وهو
 على حسنة ضرب العلم والمضرب المبهمة وهو شيطان أحدها

اثباتا لاشياء وثانها الموصولات المعرف بالام والمضاد
 الى احدها اضافة حقيقة والتكثير وهو ما شاع في امته
 مخافة اجاء في رجل وركبت فوسا اول لما فرغ من الصف
 التابع مشعر في الصف الثامن والتاسع اعني المعرفة والتكثير
 فقال المعرفة ما كان يشبه بعبارة وتعرفت معناها في اول
 الكتاب والمعرفة على عكس ارض العلم والمضاد والمبهم والمضاد
 في احدها وقد ذكر في المعرفة بالام فيصير وانما قد المضاد
 بقوله الى احدها اي احد المذوقين لان الاضافه الى غيرهما
 لا يوجب التعريف بل يوجب التحصيل فما لم تكن رجل وقوله
 اضافة حقيقة اي معنوية لان الاضافة اللفظية لا تصد التعريف
 بل يوجب التحصيل كما مر في قوله والتكثير ما شاع في امته مخافة اجاء في رجل
 وركبت فوسا وقد عرفت معناها ايضا وساع اي انشأ في امته
 اي في افرادها فان رجلا فوسا منتهى شاع لكل واحد من افراد
 الرجال والافراد على البدلية وانما مثل مثال لان احدهما
 ذوي

ذوي العلم والثاني من غيره قد ~~المذكور~~ الموثق ما ليس فيه ثناء
 الثاني والاولا لف الموصولات والممدودة والمثبته فيه احدهما
 كونه وجملي حراء اقول لما فرغ من الصف الثامن والتاسع مشعر
 في الصف الثامن والتاسع اعني المعرفة والتكثير
 بانه اسم ليس فيه ثناء الثاني والاولا لف الموصولات والممدودة والمثبته فيه
 والمثبته بانه اسم فيه احدهما اي الثناء كونه في الاول لف الموصولات
 كجملي والممدودة حراء قال في الثاني ثبته على ضربين حقيقي
 المانع والجملي والثالث في حقيقة كذا ثبت الظلمة الشريفة في الثاني
 على ضربين حقيقي وهو حقيقة لان الموثق في من غيره لها مذكر
 من جملة نازلة اي في مقام بلا ولا فان كان لها هو حقيقة كالمثبت
 المانع والجملي والثالث فان لها الرجل وجملي وان لم يكن من جملة
 كذا ثبت العلم والبشرى وهو البشائر فان لم يكن من جملة
 ولانك اشتهر جاهد فندرجا فظلم الشمس فان لم يكن من جملة
 جاهد البشائر فندرجا فظلم الشمس فان لم يكن من جملة
 اقوى من الثاني فهو الحقيقي في وجود معنى الثاني في جملة

في زيدان وزيد بن وزيدون لئلا يلزم إعلان في اسم واحد
 اعرب الجوف واخر باء كنه فذكر في ثلثها الزون في عشر بن
 لأن نونه مشبهة بنون الجمع وهي اسم لثلاث قال وان يقال
 في خمسين ودليل في ذلك ان في المسنوبين يقال
 في خمسين ودليل في العين لئلا يجمع كسنان مع البائين قال
 وفي خمسة حتى اقول وعن المسنوبين يقال في خمسة فاعلم على
 وزن فعله مع صحة العين واللام وعدم النقص حتى
 اي تحذف ثاؤه كما في ثاؤه للف في نفسه وبين فعل في كرمي في
 كرم ولم ينعكس لأن المنة لثلاثه او لاجد في وجه يصير على وزن
 من ففتح ثاؤه فلا يحذف من معتل العين هو طويل في طوله
 وهو المضاعف في شدة في شدة واما معتل اللام فيصحى
 عقب هذا قال في غنية وضربا واما في غنى وضربا في
 اقول وعن المسنوب ان يفتح في فعله يفتح الفاء نحو غنى في غنى
 اسم فربه وفعله يضربه فاعلم ان اسم فعله من المعتل اللام
 وضربا في كرمي ثاؤه ثم باؤه الاولى ثم ضل الباء الاخر
 واوا لثلاثه يجمع ثلثه بالث ثم يفتح ثاؤه ان لم يكن مفتوحا
 ويكسر الواو

مكرر ودليل

ويكسر الواو مناسبه للباء قال وفي اخر النثالثه او البع
 منقلبه عن واو كصا واعش اعشوق وعصوق اقول وعن المسنوب
 قال اسم الذي اخر النثالثه او البع منقلبه عن واو كصا
 اعش او باء كرمي واغى عصوى واعشوق وزحوى واعشوق
 فطلب له واو لا لثلاثه الساكنين قال وفي الزائدين الواو
 القلب في كنه كجسوه وجسبه جلي اقول وعن المسنوب
 في الزائدين الزائدين الرابعه مثل جلي كجسوه واوا لثلاثه كجسوه
 والقلب في كنه اعش كجسوه قال وفي كنه كجسوه كجسوه
 كجسوه في جباري اقول وعن المسنوب في الزائدين الخامسه كجسوه
 لا غير اخذ للقلب لا شقيا كجسوه في جباري وعلم من ذلك
 اولونه الحذف في السادسه نحو عشر في عشر في عشر في عشر
 الاول القوي قال وفيها اخر باء ثالثه كرم في الواو
 الحذف والقلب كفاض قاضي وفاضون وكجسوه في الفاعله
 كجسوه في عشر في عشر اقول وعن المسنوب في الاسم الذي اخر باء
 ثالثه كرم اي جاهل واصله على اعل اعلاه فاض عوى اي القلب بالواو
 لاجتماع الباء ان وفي الباء الرابعه كفاض قاضي اي كجسوه وفاضون
 اي القلب في كنه اقول وفي الباء الرابعه كفاض قاضي

في مشنري أعيد في لا غير زيادة الثقل ويعلم من ذلك أوله
وجوهر الحذف في السادسة كساسته مستحق في المصنف
من الممدود كسائي وحراني وفي المصنف حراني وذكر باقي
وحي للمصنف في الممدود والمصنف أم الله هنر بديع في المصنف
مخترعاً أصلاً كسائي وأولاً الخاف مخترعاً كسائي وحراني أي
المخترع ويعلم من أن أنباء المخرجة الأصلية بالطريق الأولى
في المصنف ألفاً في المصنف الممدود والمصنف أي الذي
هنر بديع الثاني مخترعاً وذكر كسائي وحراني أي القلب
وأما القلب فلأن الحذف في الثاني والقلب ليس له
كون علم منه الثاني في الوسط وأما الواو فلأنه مخترع الباء
وذكر كسائي وأما الثاني كسائي مخترعاً في الثاني وأما كسائي
لجمع دق في أحد كسائي وصحفي في الثاني الماهر في الفرائض
والصحفي كسائي في الفرائض مستوفان إلى الصحائف والفرائض
معدان رداً في الفرائض والصحفي بفعل بها ما منل بحذفه في كسائي
المعدود ثلثاً في المصنف في المذكر والمؤنث فلان في المصنف
لما فرغ من المصنف الثالث عشر في المصنف الرابع عشر أي
أسماء المعدود وقد عرفت مقابها في أول الكتاب والعرض فيها
بيان كيفية استعانتها وإن لم يذكر واحد واشتد لانتها

لا يستعملان

لا يستعملان إلا على القضاة في المذكر والمؤنث واحد بالكتاب والمؤنث
واثنان وبالناث وبغير ذلك يكون جذاً وذلك أي بخلاف القضاة أي
بوث في المذكر وبذكر في المؤنث ثلثة رجال واربعة رجال
رجال وبناء الثاني ثلثة نسق واربعة نسق إلى عشر نسق
ذلك لأن ثلثة ما في جماعة من المصنفين في ثلثة رجال
أي الثناء في القضاة ثلثة والمذكر كونه أصلاً والمذكر كونه عابراً
وإذا روي عنه في ثلثة يمكن وأما في ثلثة رجال في المصنف
ومستحق في المصنف في ثلثة رجال في المصنف في ثلثة رجال
مخترعاً في المصنف في ثلثة رجال في المصنف في ثلثة رجال
مائة في المصنف في ثلثة رجال في المصنف في ثلثة رجال
ومستحق في المصنف في ثلثة رجال في المصنف في ثلثة رجال
في المصنف في ثلثة رجال في المصنف في ثلثة رجال
عز في المصنف في ثلثة رجال في المصنف في ثلثة رجال
وأما المستحق في ثلثة رجال في المصنف في ثلثة رجال
مخترعاً في ثلثة رجال في المصنف في ثلثة رجال

ان بقا ثلثا نه و صين الى ضعفك او صين فاما المصنف في هذا
 عشر الى عشرة و صين و لا يكتفون في الامور اقول اما الضب
 فلا يحتاج الى اضافة المكي لا نه يمنع ان يصير ثلثه اثنى عشر
 واحدا و اما الا فلا يستغنى عن الجمع و مثال عند واحد
 عشر و هما عشر و دينار و عود ثوبان و صين العشر
 فاد و فاحقه ان يكون جمع ثلثه عشر اقل لا اذا عوز نحو
 ثلثه شئع اقول معناه ط و صين ان العدد ههنا لما
 كان موشد الاحاد التي هي اقل مراتب العدد جعل موشد ما يطا
 في الفل الا اذا عوز اي فقد جمع الفل بان لا يكون من ذلك
 الموشد مسموعا عن العرب فيقول جميع الكثر نحو ثلثه شئع
 فانه يجمع مطلقا عن جميع الفل من الشئع وهو و ما
 النحل قال و يقول ثلث الاعداد المركبة احدى عشرة
 و اثنا عشر و ثلث عشر و اربع عشر الى سبع عشر و ثلث
 الا و في المذكر و الناق في الموشد اقول ثلثه عشر و جلا

و ان كان
 في الموشد
 و ان كان
 و ان كان

و ثلث عشر و امر و اقول ان في الاعداد المركبة ما
 يركب من الاحاد و العشر و احدى عشر الى عشرة عشر
 و ثلث و ثمانية و احدى عشر و اثنا عشر و ثلث عشر
 الى سبع عشر و امر و اما ثلث الاحاد و ثلث العشر و ثلث
 حالة الافراد و اما ثلث ثلث الى سبع كذلك ان يكون
 او حال الشئع و ثلث الى سبع و ثلث اسقاطها
 على الافراد و اما ثلث العشر الى سبع و ثلث العشر
 حصول الشئع و اما ثلث او طاهي فيها امر و ثلث و ثلث
 الثبات و ثلث و ثلث و ثلث و ثلث و ثلث و ثلث و ثلث و ثلث
 عشر و اثنا عشر و ثلث عشر الى عشرة عشر و ثلث و ثلث
 الفاسد في الموشد اي او طاهي الا ان و ثلث و ثلث و ثلث
 و ثلث و ثلث و ثلث و ثلث و ثلث و ثلث و ثلث و ثلث و ثلث
 و ثلث و ثلث و ثلث و ثلث و ثلث و ثلث و ثلث و ثلث و ثلث
 و ثلث و ثلث و ثلث و ثلث و ثلث و ثلث و ثلث و ثلث و ثلث

و ثلث غرار

أصل الفعل ومشتق على معناه وذلك في الفعل مطلقا أي سواء
 كان ماضيا أو مضيا فإذا كان كذلك فلو قلت زيد ضار بغير غنة
 أصل من لفظ أن المشابهة المعنوية **و** إلا أن الأصل
 الماضى حكما يشبه الماضى في مجاز أن يعمل كغيره من فعله وكلمه بلط
 ذراع به بالي صيد فإن في لغيره مضروب بلط مع أن اللفظ
 في وقتها صواب الكهف وهو ما صير لكن لما وردت مورد
 الحكاية كما يوجد في الأصل **و** اسم المفعول يعمل على فعله
 هو زيد مضرب غنة **و** في الأصل **و** في الأصل **و** في الأصل
 وهو مشتق من مفعول وضع عليه الفعل **و** يعمل على فعله في عمل
 المضارع المبني للفعل المشتق من مصدره **و** في الأصل **و** في الأصل
 ذلك كما ترى اسم **و** بشرط ضار ما استمر هذا **و** في الأصل **و** في الأصل
 المشبهة بغيرهم وحسن وعلمها كعمل فعلها نحو زيد كرم حسبه **و** في الأصل
 وجه أول **و** في الأصل **و** في الأصل **و** في الأصل **و** في الأصل
 من فعل لا زعم لمز فاعمل على معنى الثبوت نحو كرم وحسن فاعلمها
 مشتقان من الكرامة ولكن لهما من متصفتين **و** في الأصل **و** في الأصل

المشبهة

المشبهة
 كعمل فعلها الذي مشتق من مصدرها نحو زيد كرم حسبه وحسن وجهه
 فرفع حسبه بغيرهم وجهه بحسن كذا زيد كرم حسبه وحسن وجهه
 وسميت صفة مشبهة لشبهها باسم الفاعل في التثنية بالجمع
 التثنية كبر والتأنيث فاعلة يقال حسن حسان حسنون حسنة
 حسان حسان كذا يقال ضارب ضاربان ضاربان ضاربان ضاربان
 ضاربان ضاربان مع اشتراكهما في قيام الفعل بهما ولذا
 لم يشبه باسم المفعول وإنما لم يشبه في عمله أن يكون بمعنى الحال
 والاستقبال لأنها بمعنى الثبوت والحال والاستقبال من خواص
 المحدث قالوا وأصل التفضيل لا بعلة الظاهر فلا يقال زيد برجل
 منه أبوه أول **و** من الأسماء المتصلة بالأفعال فعل التفضيل
 وهو مشتق من فعل الموصوف بالزيادة على غيره نحو لا فضل فائدة شئ
 من الفضل لئلا يوصف بزيادة الفضل على غيره **و** لا يعمل الفعل التفضيل
 في تمام الاسم لضعف عمله فاعلة لا فعل بمعناه لظلال باقي المشتقات
 فلا يقال مودة برجل أفضل منه أبوه بفتح أفضل حتى يكون مخرج
 لرجل أبوه فاعله بل برفع حتى يكون أبوه مستبدل عن أفضل خبره **و** في الأصل

متعلقا به والجملة صفه رجل ثالث ويلزم التذكير مع من يجوز به
 افضل من غيره فانما فارقته بالقرينة باللام والاضافة نحو زيد
 الا افضل وزيد افضل الرجال اقول يلزم اقول افضل التفضيل
 التذكير مع من اى اذا شئ مع من لا يجوز ان يكون مضافا وانما
 باللام والاضافة فانما فارقته من من افضل التفضيل فيلزم من القرينة
 انما باللام والاضافة نحو زيد الا افضل وزيد افضل الرجال والحق
 ان افضل التفضيل بحسب ان يكون متعلق مع من من الثلاثة اعم
 واللام والاضافة لا تارة لا بد من ذكر المفضل عليه لا يمكن الا باحد
 هذه الطرق فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الا افضل من غيره
 ولا يترك الجمع نحو زيد افضل الا اذا علم كقول المكبر انما اكبر اى
 من كل شئ حتى كلامه نظر لانه يبين بان افضل التفضيل انما يكون
 مع من يلزم ان يكون مضافا الى القرينة او مضافا باللام وليس كذلك
 ان يجوز ان يكون الى مضافا الى التذكير نحو مروت بافضل رجالا
 ان يجازى عنه بان اضافة افضل الى رجل يعيد التخصيص وهو مع من
 قال وما دام منك الاستمرار فيه الذكور الاناث والمفرد والجمع
 والجمع اقول مادام افضل التفضيل متكرا اى مستمرا مع من

فيم الذكور

فيه الذكور والاناث والمفرد والجمع نحو زيد افضل من غيره وزيد ان
 افضل من غيره وزيد ان افضل من غيره وهذا اجل من وعد والهندان اجل من
 وعد والهندان اجل من وعد وذلك لان افضل التفضيل يشبه افضل التفضيل
 في اللفظ والمعنى اعني المبدأ العزلة لان لا بد من الا ما يبين منه افضل التفضيل
 اعني نلاحظ انما يكون وليس يكون ولا عيب واقل تتجرب لا يتجرب ولا يجمع ولا
 يترك لانه افضل فلكذلك ما يشبهه قال واذا عرفت باللام انما
 وجمع اقول انما اذا عرفت افضل التفضيل باللام انما وتبقى مع
 نحو زيد الا افضل وانما زيد الا افضلان والذين يكونون الا افضلان
 وهذا افضل والهندان افضلان افضلان والهندان افضلان وذلك
 لانه يخرج بسبب اللام من مشابهة الفعل لانها من خواص الاسماء
 فلا جرم بدخلة التشبيه والجمع والثالث قال واذا اضيف
 الامر ان اقول ان اضيف افضل التفضيل حاز منه الامر انما
 بين المذكور والمؤنث والمفرد والجمع وعظم التشبيه ويظهر عن الامر
 بالمطابقة وعد المطابقة نحو زيد افضل الناس والذين افضل
 وافضل الناس والذين افضل او افضل الناس وافضل الناس
 افضل النساء وافضل النساء والهندان افضل النساء

والصناعات افضل النشاء وفضلها ان النشاء واقفا المطابقة فاضمن
 يشبهه بالفعل لحدوث الاصنافه واقفا على ما يشبهه بالذي
 مع من ذكر الفصل عليه قال باب الفعل هو ما يحل ان يدخله
 قد حرك في الاستقبال والجوازيم والمتصل به ضمير المرفوع البان
 واء التانيث التاكيد نحو قد ضرب وسيفه وسوف يضرب
 ولم يضرب وضرب اضرب و لما فرغ من القسم الاول
 من اقسام الكلمة اعني الاسم شرع في القسم الثاني وهو الفعل فعرفه
 ببعض خواصه المشهوره وانما اقدم الفعل على الحرف الاصالة لكون
 احد اجزئ الكلام اعني السند وسبب الاختصاص هو في قوله تعالى
 الماضي من الحال وهو لا يوجد في الا في الفعل وفي حرف الاستقبال
 والجوازيم لان الاستقبال والجوازيم لا يوجدان ابدا في الفعل وفي
 الممنوعة اعني الالف والباء والنشاء والواو والثوب في نحو يضرب
 واضربه ونضربه وضربت وضربت وضربت وضربت لا يضاف
 والفعل اعل لا يكون بالاصالة الا للفعل وفي تاء التانيث بالتاكيد
 لان التانيث من خواص الاسم كالحقة قالن واما ان الماضي للمضارع
 والامر والنجوى والمثني وغير المتعدي من المعجب للفعل وليس له فعل

الاضطرار
 الضمير

انما الضمير

وانما الضمير في الاشارة التامة لافعال المضارع في الاشارة للمضارع
 والماضي وفعل المضارع انما ان الاسم كانه الضمير كذا ان الفعل
 له اضاف في غيرت ضمير الضمير واصناف الفعل المذكور في هذه
 الكتاب احد عشر في شرف كل واحد في منعه قال الماضي
 يدل على حدث وجدي زمان قبل زمانك نحو ضرب اضرب لما ذكر
 اصناف الفعل على طريق الاحمال شرع في ذكرها على قسمين مع وعاء
 التانيث التاكيد فاما الضمير فاستبدع الماضي الذي هو لاضافات
 في الماضي ان الفعل الماضي يدل على حدث من الماضي واقع في زمان
 مضروب نحو ضرب فانه يدل على ضرب وقع في زمان الماضي قالن وهذا
 على الصنف الاول اعني من عليه ما هو سبب سكنه او حركه او ثقل الماضي
 مضرب على الضمير اما النشاء فاعلم ان النشاء لا يضاف الى الاشارة ولا يضاف
 موقع الاسم نحو يضرب فانه في جنس ضرب ضارب واما الضمير فاضطر
 الجوازيم من غير ان يكون في الماضي كالمضارع في الماضي في الماضي
 الماضي في الماضي او في الماضي كالمضارع في الماضي في الماضي
 اما انما الضمير في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي في الماضي

صنف

فإن الفعل كالجزء من الفعل فلهذا الفعل ثمانية كالمفصل ولذا لا يغيرها
 نحو من يك إذا القم فلم يغيره إلا ما قاله المصارع صمدية
 أمة الزوائد الأربع نحو يفعل ويفعل ويفعل يفعل أصل ما فرغ من
 الألف من أصناف الفعل لشرح في المصنف لثاء أعني للمصارع وهو الفعل
 ومبدت فاقوله أحد الزوائد الأربع من الياء نحو يفعل أو التثنية نحو يفعل
 أو المجرى نحو يفعل أو التثنية نحو يفعل ويصحب هذه المجرى هو فعل المصارع
 أي المشابهة لأن الفعل بسبب تشابه الاسم كاسمي ولذلك يسمى مصارع
 وأما المصنف الزوائد هذه المجرى لأن بعضها من حرف اللام وحرف الياء
 وبعضها من حرف الخاء وحرف الهمزة فأنها أقرب المجرى من الألف وبعضها
 تبدأ بصفا وهي التثنية لأنها تبدأ من اللام ونحو زادت في وزن يفتح
 وبعضها تبدأ بصفا وهي التثنية لأنها تبدأ من اللام ونحو زادت في وزن يفتح
 وأعلم أن الاعتقاد والتعاقب بين الشبهتين أي يجرى إحداهما اعتقاداً
 فعناهما في المجرى أن لا يجرى فخلق الكلمة عن جميعها ولا يجرى أكثر من واحد
 منها والزموايد الأربع كذا قال المصارع لا يجوز أن يجرى من واحد أو أكثر
 أن يجمع فيه أكثر من واحد منها قال ويشترك فيه الحاضر والمستقبل أي إذا

ادخله اللام

ادخله اللام وسوف أقول في تشارك في المصارع الحاضر والمستقبل أي يجرى
 كليهما نحو زيد يفعل فإنه يجوز أن يفعل الآن أو غداً أو إذا دخل المصارع
 لام الاستدعاء فإنه يخص بالحاضر نحو زيد يفعل أي الآن أو غداً
 فإنه يخص بالمستقبل نحو زيد سوف يفعل أي إذا دخله اللين نحو زيد
 سيعمل وأما قوله كرها استغناء واختصاصها وهذا المعنى عن المصارع
 هو الذي يمتنع المصارع أي يشبه الاسم بسبب فإن الاسم يعجز عن العمل
 كجهد الرجل ويرى بالرفع والتثنية المجرى أما العرب المصارع لأن ثباتها
 كلاماً في زمانها وبها المجرى يكون من غير أن يجرى الاسم أو يرفع المصارع بها
 يجرى وهو وقوعه مع الاسم نحو زيد يجرى أي أن يرفع المصارع بها
 معترى وهو وقوع المصارع في وقوع الاسم نحو زيد يجرى أي أن يرفع المصارع بها
 صار يجرى في وقوعه مع الاسم وهو يجرى في وقوعه مع الاسم وهو يجرى في وقوعه مع الاسم
 بأربعة أحرف نحو زيد يجرى ونحو يجرى ويكره أن يجرى أي أن يرفع المصارع بها
 أي أمصاب المصارع بالرفع الأولان ونحو يجرى من أن يجرى زيد أن
 فعل العلم والقياس بما مر من التثنية في العلم أن سيقم زيد يجرى
 بغيره ونحو يجرى في العلم أن يجرى في العلم أن يجرى في العلم أن يجرى في العلم أن يجرى

1

ان يصح بالانصب وان سيقم بالرفع والثاني من نحو ضرب زيد ومضى
نفي الاستقبال وهذا الاستعمال اوسع الفعل المستعمل وان الثاني في
نفي كنه مني والثاني اذن وهو انما ينصب بشرط ان لا يكون ما
بعدها معقلا على ما يليها ان لا يكون فيهما فعل وان الثاني ان يكون
منقول نحو اذن يد هيب فان فقد الشرطان او احدهما لا ينصب الا انقضاء
الاول فتصح قولك لمن قال اني لك انا اذن انك لم تترك متعلق بما
لا تخرجه وما انتفاء الثاني فيقولك لمن يقول اذن اني لم تترك
قانه الحال وما انتفاءها فيقولك له انا اذن انك لم تترك اذن لا ينصب
ياضارا ان بعد خمسة احرى وهي حق واللام وان بعض الى ان يكون الجمع
والفاء في جواب الاشياء الستة احرى والحق والاستفهام والتمني
والنفي والرضى من سررت حق او قلها وجبلك نكر من ولا تترك او
حق ولا تأكل السمك وشرب اللبن والذين فاكرمك قال الله تعالى لا تقرب
فجلك عليك غصني وعانا اذنا انقذنا وانا وهد اسلك ففجيني وليت
عندك فامرنا عطفها ولا تنزع لنا ففجيت خبر امن **الاستفهام**
ياضارا ان بعد حرفي فامرنا كونه اذنا ودمي واللام فلا تنزعها

ان يصح

ان يصح بعد جاحتي يميني ما بعد جاحتي ثاويل الاسم فان حرفا الجح لا يدخل
في الاعمال ولا يدخل في الاعمال فانما يصح من الجح اربعة اعم من والقدس
حق اذنا او قلها جح ان نكر من ولا تترك ان ان تقطع في سررت
من وخرى بالليل لا تترك الا في اولى اعطاك ذلك حتى وانما بعد اذنا
فانما ما قبلها في غير النفي انتفاء وما بعد جاحتي ما وعطفت الاضمار
انما انتفاء في غير ناسب فيجوز ان يكون ما قبلها ما بعدها **التمني**
عليه في الجح اسمها كما يتحقق عند ما معنى لا تترك فليعلم ان جعل
اعطاك المعنى في انما في ثاويل الاسم ولا يكون الاضمار في انتفاء
فانما على التخييل انما الضمير انتفاء كما كان على نفي الفعل في
وان شرب اللبن فان اكرمك فان جح فان تعد لنا ففجيني فان اذن
فان نصيب واللام ولا تترك فعل اكل السمك وشرب اللبن والذين انما
منك فاكرم مني فلا يكون ففجيت **فجول غصني** ولم يكن
ايناف ففجيت لنا اية **فولنا الحقا** ولما لم تترك انما ففجيت
وهي كونه سؤلهم اجماع في منك وليت في عندك جح ففجيت
عطفها ولا تنزع في ثاويل الاسم ففجيت جح فاعلم ان الاستفهام اذن

في الرفع دون التثنية الجزم اقرب بلحق المضارع بعد الالف الضمنية
 وواو وحرثا عن الحركات في المجرى ويكون بالفسحة في التثنية و
 مقبوضة في الجمع قياسا على تثنية الاسماء وجميعها وحقوق الشرائع
 يكون في الرفع فيجوز في التثنية الجزم اما في الجزم فليس بها عضا عما
 يجرى فيه اعمى الحركة واحا في التثنية فالحمل على الجزم فاذا الجزم في الافعال
 بمنزلة الجزم في الاسماء فكما ان التثنية تحول على الجزم في الاسماء كذلك حمل
 ما هو بدل الجزم في الافعال قال الامام ما يربى الفاعل في الخطب
 مثال الفعل يجرى اصنع ضاربك ودرج او غير ذلك باللام نحو يضربك
 وتضرب انت ولا ضرب انا ولا تضرب انت اقرب لما في من الضرب
 بشرط الضنفة الثالثة اعني الامر وهو الفعل الذي يجرى به الفاعل
 حال كونه على مثال الفعل اصنع من تصنع وضارب من تضارب
 ودرج من تدرج او يجرى به غير الفاعل على الخطب باللام سواء
 غير فاعل نحو يضرب زيد او تضرب انت ولا ضرب انا على بناء الجهد
 في الكل او فاعل نحو تضرب زيد ولا ضرب انا على بناء المعلوم فيها
 والا في لايتم امر الخطب عن غير اللام والشا في امر الغائب ومعنى

افعل ان يخذل

افعل ان يخذل حرف المضارعة ويجعل الباقي كالمجزوم على وجه يمكن
 التلقظ به بان يكون ما بعده حرف المضارعة متحركا او ينال او لا
 بضمزة ان كان من باب الافعال او مكسورا ان كان من غير الا ان كان
 عين فله مضمر ما فان الضمة تفتح كما عرفت كل ذلك في التثنية يمكن
 مستثنا من الفعل نحو اصنع فان معناه افعل الوضغ وضاربك اي افعل المضنا
 به ودرج بمعنى افعل المخرجية وضاربك اي افعل الضرب ولذلك حمل المثال ما
 قال المتقدم وغير المتقدم في التثنية ما كان له مفعول به ويتعدى على
 واحد كضرب زيد والى اثنين نحو كسوة ترحيبه وعلمته فاضلا والى تثنية
 نحو علمت زيد اعرفا قاضلا وغير المتقدم ما يحقق بالفاعل كضرب زيد
 اقرب لما في من الضنفة الثالثة شرع في الضنفة الرابع والخامسة
 وغير المتقدم ولحقا المكشوب واضمح وانما مثل المتقدم الى اثنين مثال
 لان المتقدم الى مفعولين فثمان قسم يدخل على المتباعد الجزم ويعبر عنه بان
 عبارة عن الاول نحو علمت زيد فاضلا فان الاصل زيد فاضلا والفاعل نفس زيد
 وقسم ليس كذلك نحو كسوة زيد اجيبته فان زيدا وجيبته ليسا بمبتداء وضمة
 خبر زيد فاعل الكل منه مثال قال وللقدية ثلاثة اسباب الخمر وتقبل

مفعول

المتن

يؤتى

ايضا ولا قول في باب علمت ليس من باب لا يستعمل اليه وانما انتم مقام الفاعل بصير
ولا امتناع في الشيء واحده من ذلك وانما قيد المشاغل في باب علمت احسن من ان
في غير ما لا يكون للمفعول المشاغل عيانا عن الاول ولا يحيط به زيدا وانما فانه
يكون ان يقال اعطى زيدا او اعطى زيدا او اعطى زيدا لان مفعول اعطى
يكون زيدا ولا يكون ثانيا كما هو مستعمل الاول فلا يلزم محذور وروى في
المصدر انتم حتى يرسى شديدا وانما وصف المصدر بعلف انه لا يجوز ان
المصدر التاكيد في مقام الفاعل من غير وصف ان لا فائدة في ذلك لا
الفضل بقله وحده على ان لا يكون المصدر التاكيد في حذف الفاعل وانما
قانه يصدق ان يصدق فانه لا يصدق في ذلك انما يصدق في طرف الزمان
فحينئذ يرمي كذا او طرف المكان عن غير معنى وانما علم انه لا يجوز ان فائدة المفعول
في المفعول مع مقام الفاعل فانه انما هو المفعول به في الكلام لا يجوز
في غير مقام الفاعل قال افعال القلوب وهي ظننت وحسنت
وظننت وزعمت وعلمت ويجوز ان يراى في فعل المبتدأ والخبر فيهما
على المفعول به فهو ظننت زيدا او ظننت افعلا لما في من المشقة لتداول
شروع في الصنف الثاني اعني افعال القلوب وهي سبقت افعال القلوب

او يفتن

او يفتن ثلثه منها للشد وهو ظننت وحسنت وثلثه منها اليقين
وهي علمت ورايت ووجدت واحده مشتركة اي لا يعمل في تلك تارة للشد
واخرى اليقين ووجدت وتاخرت افعال القلوب لكن في افعالها عن
المتعلق بالقلب الباقي فظاهر قال وحسنت وحسنت لان زمان ذلك
الباقي فانه تقول ظننته اي تصدق وعلمت اي عرفت وشدة وعلمت اي علمت
ورأيت اي ابرهته ووجدت المثال اي صادفها او رايت حسنت في
لانها ان لا يكون لها على المبتدأ والخبر في نصبها على المفعول ليدون الحسنة لثبات
فان كلاهما قد يعمل بمعنى فعل متعد الى واحد ان ظننت قد يكون في
بكر الفاء بمعنى التهمة وهو لا يستعمل الا لمفعول واحد وكذا العلم بمعنى المعرفة
والزعم بمعنى القول والروية بمعنى الادبصار والوجدان بمعنى المصادفة اي لا
ولا مثله فاحتمل قال ومن شأنها ان لا الفاء متوسطة او متاخرة
ظننت محمدا ومحمد ظننت والتعليل محمدا لان منطلق علمت ان يرد
ام عرو وايتهم في الدار وما ان يرد منطلق انما ومن شأن افعال القلوب
من خصا بصها ابرز الفاء وهو ان يطل العلاقة المفعولية لفظا ومعنى
وبين مفعولها حال كون ذلك لانها متوسطة بين المفعولين محمدا ومحمد

او يفتن

مقيم او متاخر عن ماضي زيد مقيم فثبت ذلك لا في هذه الاضال يتقدم احد
 لهما او كليهما عليهما بصفتها مع ان مفعولها كلام تام يردون عليها
 فيها وذلك بحصولها من الفهم منها فيجوز القاء لذلك والاعمال لكن لا
 افعال ولا افعال افعال عليها لا يمنع من العمل بتقدم مفعولها عليها ومن
 ساقها انما التعليل وهو ان افعال العلاقة المفعولية عليها وبها
 لفظا لا معنى وذلك ان افعالها قبل كلام الابدل وتحتلث لزيد
 مطلقا وقبل الحرف الاستفهام تحتلث تحتلث ان يرد عندك ام عرفت
 قبل الاستفهام تحتلث ان في الدار وقيل حرف التثنية تحتلث ما زيد
 وانما يسطر التعليل على الفعلي قبل هذه الكلمات لانها ينبغي صدر الكلام
 هذه الافعال فيما بعد ما يطلعت صدرها ولم يسطر التعليل على المفعول
 لان هذه الافعال واقعة على ما بعد هذه الكلمات في المعنى قال الامثال الشا
 وهو كان وصار واجمع واسمي واضحي وظل وبات وما زال وما يجر وما
 وما فني وما رام وما سرق الاسم ونفسا لغيره كان زيد منطلقا اقوت
 لما فني من الصفة في التابع شرع في العطف الشان افعال الافعال الناقصة
 وهما افعال وضعت لتقرر افعالها صفة والمذكور منها في الكتاب ثلث

عشرة

عشرة مفعلا وهي تدخل على المبتدأ والخبر بافعال القلوب الا انما يقع المبتدأ
 ويسمى اسمها ونفسها الخبر ويسمى خبرها كلما تقدم وتاخرت افعال الناقصة
 لقصاها عن سائر الافعال فانها لا تسمى مفعلا ما مع فعلها بل يحتاج الى الخبر
 كان زيد قائما فان كان قد دل على خبره بافعال اعني زيد على صفة وهي القيام
 ثالثا وكان يكون ناقصة وتامة تحت كان الامر في زيد الامر هذا هو خبر كان
 فزيد او مفعلا فيها خبر الشان خبر كان زيد منطلق انما كان الشان افعال الناقصة
 الا افعال الناقصة شرع في بيان معناها ولم يثبت خبر معنى كان لانه اصل
 ولعل ذلك يستلزم في هذا الباب ان كان والمنسوب خبر كان وكان على امر بعة
 اضرب لا تقا لكون ناقصة اسى قبل على بعت خبرها الاسمها في الزمان الما
 اما اذا كان خبر كان الله فغيره ارجح او اما منقطع خبر كان الفقيه في مال ونا
 ان غير جملة خبره الى الخبر تحت كان الامر في وقع الامر وزيد اي غير جملة خبره
 تحت كان الحسن زيد او مفعلا فيها خبر الشان خبر كان زيد منطلقا فان
 كان هذا خبره يعود الى الشان وزيد مبتدأ ومنطلق خبره والمبني خبره
 والنقد هو كان الشان زيد منطلق وهذا القسم من اقسام الناقصة افعالها
 فصفة يكون اسمها خبر الشان وخبرها جملة وصار للانشاء في حال

حال

قال حرف الاضافة وهي الحروف الجارية للاسماء وحق لا بداء والى وحق
للاشياء وحق الوعاء والماء للاصداق والام للاختصاص وحق لتقليل
وتخصيص بالذكوات وواو القسم وياؤه وناؤه وعلى الاستعلاء وحق الجاؤه
والكاف المشبهة ومذ ومثله للابتداء في الزمان وجاؤه وذاؤه وحق
للافتشاء اقول سميت هذه الحروف حروف الاضافة والجارية لانها
اي تنسب معنى الفعل او شبهه ونحوه الى مفعولها نحو مررت بزيد فان الاء
تنسب معنى المرور ونحوه بزيد وهي سبعة عشر كما اقول من وهي في الاصل
والغاية اي يقيد معنى الابتداء وتعرف باستقامته تقدير اليه هاتفت
من البصر الى الكوفة يعني سدد البصر وقد سئل النبيين اي يحسن
ان يجعل مكانها الذي كلفه ثم ناجس الرجب من الاوثان يعني الذين
هو الرث واللعنة فيجب ان يجعل مكانها بعض ما خذلت من الذنوب
وتدكون زائدة اي يحسن حذفها نحو ما جاء من حديثي احد الثنا
والثالث الى وحق هي الاضافة اي يقيد ان معناه والفرق بينهما
ان ما بعد الاء لا يجب ان يدخل في حكم ما قبلها بخلاف حتى فانه يجب ذلك
فيها فان قلت قلت التمسك الى ما سها يكون المعنى انتهاء المولى عند

ولا يجب ان يكون

ولا يجب ان يكون الزمان كما انهم يختلفون فان قلت اطلت الكلمة حتى سها
فان المعنى يكون انتهاء المولى الى الزمان ويجوز ان يكون الزمان كما انهم
فوهي للمؤلف اي للتقرينة في الما وفي الكون وفي الخاص للماء وهي للاصا
في الاصل نحو مررت بزيد اي الصق مررت بزيد من كان قريب من كان زيد والماء المقسم
في اسمك بالله من هذا القبيل ان المعنى المصنف ثم يقطعه الله ولا يجعله الله
نحو كبت بالعلم اي باستمائه والمصاحبة اي بمعنى مع نحو شربت الفريجة
ولما لم يبين معهما والتقدير فخذ صيت بزيد اي اذ صيت للتقدير فخذ صيت
بالسجد اي فيه وقد يكون زائدة نحو كفى بالله اي كفى الله والسادس الاء
للاختصاص في الجمل للفرد اي يختص به وقد يكون للتقليل اي بمعنى كذا
جئت لك كذا معنى يعني كذا معنى وقد يكون زائدة كما في قوله تعالى ورف لكم
اي ردتكم والسادس مررت وهو للتقليل اي تدل على تقليل نحو من عيسى فحاش
رجلي كريم لقية المعنى ان الرجال الكرام الذين لعينهم وكانوا كثيرين فكأنهم
بالانسية الى المراتب ما القيتهم فليكون مختص بهم بالذكوات اي لا تدخل
على المعاني لان ما هو الغرض منها اعني الكلمات على تقليل نفع من جئت
بدون التعريف فلو عرفت بعضها لكان التعريف ضايعا ويجوز ان تكون النكرات

ولا يجب ان يكون

التي دخلت عليها رب من سورة كذا ذكرنا الجمل المسمى بالصفة المذكرة نوعا
 فيحصل الفرق وتدل على ما ذهبنا فيه من أنها عن العمل وليس لها الكيفية وحدها
 تدخل على الأفعال نحو ما قام زيد والناس والتاسع والآخر والشم وأما
 نحو لا الله وتأله لا فعل كذا وأعلم أن الأصل في القسم البناء والواو تبدل
 منها عند حذف الفعل فقولنا والله بمعنى قسم بالله والتاء تبدل
 من الواو في تأله خاصة فالبناء لا يصلح أن يدخل على المظهر والمضمر
 نحو تأله وبلى لا فعل والواو لا تدخل على المظهر لنفسها عن البناء
 فلا يقال ولا فعل والتاء لا تدخل على المظهر إلا على لفظة الله نفسها
 عن الواو والعاية على الاستعلاء نحو زيد على السطح أي مستقيما عليه كما
 عن وجه الجارية نحو رميت السهم عن القوس أي جعلته بجوارده عن ذلك
 الكاف وهي للتشبيه نحو الذي كرهنا أضواء أي الذي يشبه برؤوسه وقد
 تكون زاوية كقولهم تبا ليس كشد سبي أي ليس سبي مشدود والثالث عشر
 والربيع عشر من ومنذ وهما اللذان في الزمان لا في المكان فلهذا عرفته
 الاستدعاء نحو ما رأيت زيدا من ومنذ يوم الجمعة أي بدءا من يوم الجمعة
 والخامس عشر والثامن عشر والتاسع عشر حاشا وعدا وهذا هو الاستدعاء

الآخر

الآخر جاعل القوم حاشا زيدا أي لا زيدا وقد زيدت في الاستدعاء وأعلم أن
 الجمل لا يخلو ويصوب مدخلها ويقال أنه منسوب على نوع الخافض أو على
 لقوله ثم اضمار من قوله أي من قوله قال للحروف المشبهة بالفعل
 وأن لتتبع ولكون الاستدعاء وكان للتشبيه وليست للتأني ولعل ليق
 أقول لما فرغ من الصنف الأول من أصناف الحروف شرع في الصنف الثاني
 أعني الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها بالفعل لفظي ومعنوي أي
 لفظي فكأنها ثلاثية أو رباعية مفعول الآخر كما الماضي وأما
 فلهذا قلنا واحد منها بمعنى فعل فإن معانيه وإن حقت ومعنى
 لكن استدركت ومعنى كان تشبعت ومعنى لبست تشبعت ومعنى فعل
 ترجعت وقد تقدم كيفية عمل هذه الحروف والعرف هنا بيان سائر الصا
 كما ينبغي بعيد هذا ثالث وإن المكسورة مع ما بعدها جملتان
 مع ما بعدها مفردا المكسورة مضان الجمل والفتح في مضان المفعول نحو
 زيدا فاعلمت أنك خارج أقول إن المكسورة والمفتوحة كلتاها
 تدخلان على الجمل أعني المبتدأ والخبر والقرينة بينهما أن تدخل المكسورة
 بعد فعلها باق كما كان جملة معدولة المفتوحة بصيرتها في تأويل

نأكل الحمر ومضلا في الجهد يعني كل موضع يكون منطقته الجمل في منطقته أنه
 يقع فيه الجمل نحو أن زيد منطلقاً أنه كلام ابتدائي فيكون موضع الجمل
 في مضان الضرر لا نحو علمت أنك خارج فإن المن خارج في تأويله في
 لأنه مفعول علمت وموضع المفعول هو موضع المفعول وهذا يجب ذكره
 في مرات النظر بل وأعلم أن المظان جميع المظنة ومنطقته الشيء هو موضع
 يظن كونه فيه قالوا وإذا اعطفت على الاسم المذكور بعد ذكر الجمل
 جاز في المعطوف الرفع والقياس نحو أن زيداً منطلقاً وفيه وشر
 على اللفظ والمحل ولكن دون غيرها أقول أنا جاز المحل على
 لأن المكسور لا يغير معنى الجمل عما كان عليه كاعرفت فالاسم منها مخرج
 المحل على الاستدانة كما كان قبل دخولها جملات المقنونة فأنها في
 الجمل ولت تبتدأ العطف بالمكسور وإنما استرط ذكر الجمل لأنه لا يجر
 أن يقال أن زيداً وبشر منطلقاً لأنه يلزم منه تين رد عاملين أحدهما
 والتجوز على محمول واحد وهو منطلقان لأنه من حيث كونه خبراً الآن
 يكون العامل فيه الآن ومن حيث كونه خبراً ليس يكون العامل فيه
 التجوز ولكن مثل أن في العطف دون غيرها لا يغير معنى الجمل كما

جملات في آخرها

جملات سائر أجزائها ثالثاً وينظر عليها اللقب والتخفيف يعني أنها تدخل على
 القسمة بين خبراتها زيداً منطلقاً وإنما ذهبت وأن زيداً كبريم وإن كان زيداً
 ويلغى أنما زيد منطلقاً وإنما ذهبت عمر ويلغى أن زيداً منطلقاً وإن قد
 يقرب زيد ولكن آخره قائم ولكن خرج بكبري كان قد ياه حقاً وإن كان
 وكان قد كان زيداً كذا أقول يبطل عمل الحروف السبعة في الفعل الكلف
 أي نفساً كالماء الحانة بها وذلك عام في الجميع ولكن لا يبطل عملها في
 وذلك فيما تخفف منها المعنى الأربعة التي وأخرها النوات وليس الكلف في
 هذه الحروف لا تدخل على القسمة بين أي الأسماء والأفعال لأن اختصاصها
 بالأسماء وإنما كان لا يدخل الفعل لأن العامل يجب أن يكون مخصوصاً بصيغة
 فيه والامثلة ظاهرة وقوله كان تدياًه حقاً أو له وبجرح شرط للثبوت
 كان تدياًه حقاً ثالثاً والقول الذي يدل على أنه أن التحفة يجب أن يكون
 ما يدخل على المبتدأ الخبر نحو أن كان زيداً كبريماً وإن طغته لها تأويلاً
 لازمة لخبرها أقول أنا وجب أن يكون ذلك الفعل من داخل المبتدأ
 والخبر كالتأويل الناقصة وأفعال القلوب لأن أصل هذه الحروف أن تدخل
 على المبتدأ والخبر فلما عرض لها حال اختصاصها بالأسماء وحبها للثبوت

على الافعال وجب ان يكون ذلك المعقول من روافد المبتدأ والخبر ليس
 عليها مقتضاها ان لا يكون ذلك المعقول من روافد المبتدأ والخبر ليس
 للام الخبرها للفرق بينهما وبين ان الشافية قال ولا بد ان الحقيقة
 احدا طرف الاربع قد وسف الشين وجرى في التقى نحو علمت ان لا يخرج
 في يد وان سوف يخرج وان يخرج وان لم يخرج انما لا بد ان لا الحقيقة
 من احد الطرفين الا ان كانت في احده على الافعال وذلك الفرق بينهما
 وبين ان الشافية لم يسكن ان الزيادة بالخبر وانما قال حرف
 وهو المطلق الواو للجمع بلا ترتيب والفاء وتم الجمع في ترتيب
 دون الفاء وحتى يعنى القاري انك هذه الطرف فلتا انه من احد
 الطرف وهي عشرة احرف الواو وهي للجمع بلا ترتيب اي بدل
 يثبت الحكم للمعطوف والمعطوف عليه مطلقا كصع الاستعارة
 او عدمه نحو جاني زيد وعرفاني اجتمع في الجمع مطلقا وانها وانا
 الفاء وتم وهما للجمع ايتم كذا في الترتيب نحو جاني زيد وعرفاني
 اجتمع في الجمع كان مجزعا مجزعا زيد والفرق بينهما ان في ثمة
 دون الفاء ويربعها ايتم ايتم للجمع لكن مع معنى الغاية اي يجب

معطوف

معطوف فافترأ من المعطوف عند هذا العكس المتكدة حتى راسها ومالك لم يفتقر
 لخبرها الناس حتى لا يبدأ بخبر قلم الحاج حتى المشاء فان الانبياء افرق بين
 والمساء اصف من غيرهم فلا يجوز ان يقال جاء زيد حتى مرر بجاء القوم حتى
 البقال لا قضاء الخبر به قال واو وانما هذا الشين الاشياء تنفعا
 في الخبر والامر بالاستفهام اقرب حروف العطف ومارسها او واما
 لذلك على يثبت الحكم لواحد من الشين ان كان المعطوف نحو اخرج جاء
 زيدا وعرفاني وجماعه امار زيد واما عرفاني اخرج جاء او الواحد من الاشياء
 ان كان المعطوف متكونا من جاني زيد وعرفاني وجماعه امار زيد
 واما يكرهى جاء في اقدم ويقع او متا في الخبر كانه في الامر نحو جاني
 او ابن سيرين وخذ امارها واما ربي او في الاستفهام نحو الصيت
 عبد الله او اخاه واضرب اما عبد الله راما اخاه قال تام نحو جاني
 لا يقع الا في الاستفهام متصلة ويقع قبله في الخبر منقطعة نحو زيد عند
 ام امره وانما لا يبدأ المشاء اقرب سابع حروف العطف ام وهي مثل ان
 في الدلالة على يثبت الحكم لاحد الشين او الاكسب كذا لا يقع الا في الاستفهام
 حال كونها متصلة ويقع قبله في الخبر حال كونها منقطعة يعني ان ام على صفة

متصلة ومنقطع والمتمم على الشيء يقع بعد الاستفهام بغير مثل ما يلي من
خزان زيد عندك ام عمرو والجمله اضربت زيد ام ضربت عمرو والمقطع على الشيء يقع
اما بعد فيلستفهام فذا فقال بل ام شاء او بعد الاستفهام لا يليه مثل
ام ضربت زيد ام عمرو او في معنى بل والفرق فان قلنا ام شاء وام عمرو
بل امي شاء وبل رابت عمرو والهاء في انتهاء الجمله كانه انما يليه في حقيقه و
ظنهما ابلانا خيرا عنه ما ظننه ثم يتبع انما ليست بابل ونرد في انشاء
ام لا فاستدفع سقوالا فقال ام شاء امي بل امي شاء والفرق بين ام و ام
السؤال جاوا انما يكون او لم يتحقق بغير الحكم الراصد من العطف والمقطع
عليه من زيد عندك او عمرو فانه انما يقع ان يملك كذا احدهما عند مخاطب
فان السؤال بها انما يكون او كان بغير الحكم معلوما لاحدهما عند المخاطب
ويكونا الفرع من السؤال التقيي من زيد عندك ام عمرو فانه انما يقع ان كان
كون احدهما عند مخاطب المولى لا يميز بين الفرع من السؤال التقيي ولذلك
يكون جواب او بطل او يقع المحصول الفرع لذلك ولا يكون جواب ام كليا التقيي
والفرق بينهما وبين ام ان ام يجب ان يقع بها اما امر او جواب او اذا زيد
واما امر او جمل فمما قال ولا نفى ما وجب الاول من جواب زيد لا عمرو بل لا امر

علا ان شاء
فانما من هذا

عن الثاني من الكلام انما نفى كان او وجب انما جواب زيد بل عمرو وما جاء في كبريل
لكن للاستدلال وهو عطف الجمله بظرف بل وفي عطف المفرقات نفى لا امر
فان جردت العطف واستحقا وما شاعها لا ويل ولكن والنفى مستلزم في ذلك
على سبيل الحكم الراصد من العطف والمقطع عليه على التقيي وبغير ذلك لا
يوزن الامر من خصاصة فلا دل على نفى ما وجب الاول واحد من جواب زيد لا عمرو
انما ثبت ان زيد من عمرو ويل للامر امي بل لا امر من الكلام الاول انما نفى كان
تلك الكلام او وجب انما المرجح في جواب زيد بل عمرو والمقطع بل جواب
عمرو ما جاء في زيد فاعترضت عن الكلام الاول لكونه غلطاً واما المنفى فمما
يكره في الدل وهذا لا يحتمل وجهين الاول ان يكون المعنى بل ما جاء في خالده
جاء في كبري وج يكون الاعراض عن الفعل مع حرف النفي والثاني ان يكون
المعنى بل ما جاء في خالده وجاء في كبري يكون الامر بغير انما نفى لا استدلال
دفع ترصع نشاء من كلام مقدم على كبري وهو عطف الجمله بظرف بل لا استدلال
فقط فان بل مع انما نفى لا امر بغير استدلال انما نفى ما جاء في زيد
لكن جاء في عمرو جواب زيد كبري لم يجز وفي عطف المفرقات نفى لا امر
لا يعطف بها مقرب على مقرب الا ان كان قبلها نفى فيكون نفى لا امر

خالد

واحد من

خالف

لن

جاء في

ولا ينفصل عن الحروف المتداوية بالواو والياء والهمزة والفتحة
 والمندوب اقوال كالمندوب البعيد هو البعيد حقيقة او المندوب غير البعيد
 والناظر وايضا المندوب البعيد لان المتأخر للبعيد حقيقة و
 بمنزلة يحتاج الى تصويت الهمزة بالفتحة والقرب في هذه
 الهمزة منه في الاخرين واحتمل انه في الحروف القرب يمكن ان يكون ذلك
 في الصوت في ندائه لا يكون مطلقا بل في حاله ان يرفع الصوت في بعض
 يثبت الصفة فيقول انهم الحروف فيمثل البعيد والمندوب القرب بالواو والياء
 المبعيد والواو في الحروف القرب والندوب في حاشية وقد تقدم معنى المندوب
 وانما ذكرت الواو وحروف النداء لا شئ الا في افادت المعنى التخصيص وهذا
 ذكر المندوب في باب المتأخر فاق حروف المندوب نعم المندوب في الكلام
 المتبني والمنفرد في الخبر فلا تفهم كقولك لمن قال قام زيد ولم يبق زيد
 ونعم وكذلك ان قال قام زيد ولم يبق زيد نعم اقوال ثبتت هذه الحروف
 وحروف المندوب لان المتكلم بها يصنف الخبر فيها اخبر ونسب حروف
 الازهار بعينها في ذلك يختص بالفتحة خبرا واستفهاما اقواله
 انما قام ما قام زيد ولم يبق زيد فيقال بل هو في تمام مثال الاستفهام

الندوب

كقولك نعم انت بيك قال بل هو في تمام مثال الاستفهام
 في خبرنا واصل وجب تخلص الخبر فعليا واشياءا وجب كسر الزاوية ونحوها
 بمعنى اجل فلا يصنف بها الا في الخبر مثاله ان يقام ما قام زيد وقام
 فيقال اجل وجب ذلك وايضا يختص بالفتحة نعم اي والله اقواله
 اي ان لا ينفصل المندوب عن المندوب في تمام ما قام زيد فيقال اي والله فاق
 حروف الاستفهام الا وحاشا وعدا ولا اقوال قد تقدم بيان ذلك فان
 قيل كيف جعل هذه الحروف تبيين حروف الامانة واخص صنفها بها
 قلت ذلك لتعدد الاعتبارين فيها فلك حروف الخطاب لكان والنداء
 في ذلك وانت يا حقهما التثنية والجمع والتثنية والنداء كما في قوله تعالى
 اقرب قد عرفت ذلك في الاسماء الاشارة والمضرات قال حروف الفصل
 ان يمان رايت زيد وان في تمام ان جاء الخبر وما في حاشية وما في حاشية
 وفيما رحمه من الله ولا في ذلك يعلم الا في القسم ومنه ما جاء في من
 والباء في ان زيد بقائه ولا في ردك لكم اقوال هذه الحروف في
 التثنية وتعرف بان اسما على الايجل بالفتحة والاصغر وهي حروف
 لانه وبما سئل بها الا لاستقامة النون والنافية والمقابل في النظم

معناه

والتي هي زائدة فقالنا كذا المعنى المقصود من الكلام المتأخلة هو جملة ما قلت
حرفاء التفسير في محققا بعد وان في ناسية ان اتم ولا يجيء ان لا يبدل فعله في فعل
اقول سببا حرفي للتعبير لا في سبب ان التفسير منهم سببها لا سببها
اي حرفي بعدد وبواسطة احداثا بغيره يقسم والمراد من الفعل الذي في معنى القول
مثل المتأخلة قال الحرفان المصدر يانه ان وما كقولك العجبي في خروج زيد
واريد ان يخرج ويخرج اي جرحه وحرف جلت وما في قوله نعم وصافيت عليهم
بارحيت وبرزجها اقول سمي مصدرين لا هما يجعلان ما بعدهما
في تاويل المصدرية اي لا هما يجعلان ما بعدهما في تاويل المصدر كغيرها
وقد اقبل المصور كغيرها فكانه قطعا الى انها مختصة بالحالة الاسمية
في الفعل اظهر فاك حروف التحقيق كذا ولو ما والا مدخل على الماصي
والمستقبل نحو هذا فعلت ولا فعلت اقول هذه الحروف اذا دخلت
على الماضي يكون التمر على ترك الفعل فاذا دخلت قلت هذا الامر
فقد اردت التمر والتخرج للمخاطب على ترك الكرام زيد واذا دخلت على
المستقبل يكون التخصيص الى حيث عليه فاذا قلت هذا تفعل القرآن
يكون المراد حيث المخاطب على القراءة وسبب التسمية بحروف التحقيق

فلا يكون

فانك لا ولا ولها كذا ان لا تناسخ الشيء بوجه غيره فخصان بالاسم في لا
اقول هذا قد كان ما حكى في الامكان من جرحه ان لا تناسخ
لوجهه على قبل سبب هذا القول ان امر من جرحه لما لم يقل له على ان لا تناسخ
ان ثبت فادنى جرحين فقال في هذا القول وقبل ان سار دقل على النبي
وانشد شعرا فقال النبي العراف قطع لسانه فانهمية يقطع لسانه فلفظه على
وقال ما يد بهما زيد فقال في لسانه فقال على احسن اليد فان الا
يقطع اللسان فوجعا الى النبي فقال لا له ما اي شيء يقطع بالقطع يا
فقال الامسان فان الا لسان يقطع اللسان فقال في ذلك قال
حرفا لتقريب نحو هذا تقرب الماصي من الحال نحو قد قامت الصلوة و
للتقريب المضارع نحو ان المكنوب قد يصيد في وان الجراد قد يقترع وقد
يكون للتحقيق نحو قد علم الله المؤمنين وفيها سترع واستقرارا في ان
معنى قد يقيد في ان صدق قليل وقوله فيها هو وقع واشطار صفاء قد
في خبر من غير المتقطعين بخبره ويقدر فيه فان القائل قد قامت الصلوة
المستوفين احبارة بذلك فاك حروف الاستقبال سوف والسين و
وان ولز اقول سميت هذه الحروف حروف الاستقبال لانها تخص

فالجواب ان وجهه من ان المضاف الى المضاف اليه ان كان متصفاً متلما في الجاء
 كقولهم نعم ومن يبيع غير الاسلام ويبتاعه فليس يقبل منه واعلم انه قد
 انما مقام الفاء كقولهم نعم ومن يبيعهم شيئا باقتضاها اي يبيعهم اذ هم
 يقبلون اي نعم يقبلون ذلك ان اذ هذه الواجبات هي في معنى
 فاجابات فالجواب في الحقيقة هو بعد ما صرحنا ان كان كذلك لم يمتح الى
 والتقدير وان يبيعهم شيئا فاجابات زمان فنقولهم كانت في زمانها
 للتاكيد ولما صدر الكلام ولا تدخل الاء على الفعل او ما فيه معنى
 انك مثالي ذلك قوله تعالى فاما بايتكم من عند ربكم صدقاتها
 ما ذكرنا في ان استفهام ولا تدخل الاء على الفعل لان الشرط يجب ان يكون
 فعلا ملقفاً لذلك ولا يجب ان يقدر كقولهم نعم وان احد من له
 لشركه استجارك فاجرح وتدلوا انتم فلكون فالقدير وان استجار
 احدكم فليكون انتم فالتا اذن جواب وجزاء على ما في
 غير متقد على ما قبلها وتلقاها ان كان الفعل حاك كقولك من
 حدثك اذ في اظنك كاذباً او مقيداً على ما قبلها بخواتم اذن
 اقول من قاصب المضارع اذن وهي جواب وجزاء اي يقع في كلامه

نظرا

متكلما ويخرج بجزائه على فعله الذي دل كلامه كقولك لمن قال انا ابيدك
 اذن اكرمك فان قولك اذن اكرمك جوابا للفعل ان ابيدك
 على جزاء فله اعني كرمك اياه وباقى الكلام على اذن قد قررنا عند
 تقريرنا صواب المضارع لما كان قولهم ان كان حرفا للتعليل
 كي تكلمني اقول قد ذكر في بعض النسخ لام التعليل هنا اي
 بعضا لشارحين وذلك قد تم لان لام التعليل انما هي جازية انما
 يعني ان لا يكون مستقلا في التعليل وكذلك لم يذكر المصنف
 وفي الامتناع او بعضها المحذون قلت حرف الراء كذا تقول لمن قال
 فلان يفضلك كذا اي ارفع اقول الرفع الرفع او الرفع
 قلت للامات لام التثنية في خبر المرأة ناصغوبه وفعل الرجل
 كذا اول الجنس والثانية العهد اقول للامات ثلثة اقسام
 ومضمره مكسورة والثالثة واحدة والمفتوحة او بيعة والمكسورة
 والواو ايضاً فلام التعريف اما الجنس نحو المرأة ناصغوبه اي حقيقة المرأة
 اي بيعة معاينتها ونقوبها انما يتحقق باسفين وهما القلب والثالثة
 لان احدها امتساو المعاني والاخر ظهرها وانما اللام في فعل الرجل

القديم

كذا هو الرجل المعصوم والمؤمن قبلها عند سبب به للوصول لذلك تسقط في
فقال الخليل ان المؤمن واللام يقيد ان معاصيها الشريفة فالحرم قطعية و
في الدين انما هي المحقة فانما كثيرة لا استعمال تلك ولا المقتضى في قوله الله
لا تفلن كذا والموطبة له في قوله الله اني اكره مني لا كره مني اقول
ولا المقتضى في قوله الله على حجاب به ولا الموطبة هي التي يدخل على حرف
تقدمه قسم لفظ كما في الكتاب او قد ينال في قوله نعم اني اخرج ولا يخرج
معهم فان التقدير والله اني اخرجوا وسبب الموطبة له المصيبة من فقام
وطيبة اي هي انما تسمى بها الجواب للقسمة وذلك ليعلم ان الزل لا الشرط
قال ولا جواب لو ولا يجوز حذفها اقول مثاله قوله نعم لو كان بينهما
الجنة الا الله اعلمنا في الارض ولو لا فضل الله عليكم رحمة لكنتم من
وهو بمنزلة الفاء في جواب ان يربط بالشرط ويجوز حذفها اذا علمت
لكن له نعم ولو لم يجعلناه اجابا انه جعلنا ^{الشرط} ولا امر لئلا
مخبر واو العطف وقانه قال مثاله قوله نعم بل يستجيب الى الذين منوا
اقول لام الاستدعاء من ان يد قائم وانه ليد هذا قال فانه هذا تأكيد
مضمر في الجملة التي دخلت عليها وتلك الجملة اما اسمية نحو من يد قائم

او غير

او فعلية وفعلها مضارع نحو انه ليد هذا اقول فانه انما يؤكد الشك في
نفسه واخره انما الماشية نحو ضرب لا يدين قال من الاثر الامر بانما لفظ
مؤنث ويجوز ان يكرر عند خلافاث الشك في اقول انما اسكت لا في
والاصل في البناء المنكر قال انما اسكت الاستقبال لان القلب
موقوف لان التأكيد انما يناسب كلاما ينسب الى الرجل المطالب
وانما اسكت الاستقبال لان الطلب لا يكون الا في فعله فلا يكون كذا
والحال بل هو كذا الاستقبال والامر التثنية والاستفهام والتثنية العريضة
لا صلت وامر بتث ولا يخرج من وحده من حين والامر التثنية والتثنية
والخفيفة تقع حيث تقع الخفيفة الا في فعل الاثنين وجماعة المؤنث لا صلت
على وجهه قال هذه النوع الماشية ساكنة او فصيحة مستدرة مقنعة
وتام مباحثها مذكورة في التعريف وقد شرحتها في اقول هاء التثنية
توارد في كل تحريك حركتها غير عربية للوقوف خاصة نحو ترو وحيث علمه
وسلطانية ولا يكون الا ساكنة وتحريكها الحسن قال وانما اختص هذا
بالبيان لان الحاجة الى بيان حركة البدن استدل به الى بيان حركة البدن
لان الاخر باب بدل عليه ما قبله بخلاف البناء فاما اختصه بخلاف

القديم

لا انشاء الحركة انا هو فيها اعلم ان المصنف لم يذكر بعض اصناف الحروف
كالمتنوع والحق الثابت وناء تحركه والسين الرنق وسنة وحر
وعرف المتكلم في كتابه انفس على ما ذكرنا عند خواص الاسم في القاء
وناء متحرك على ما ذكرنا في المتن وتترك الباقى فقله فانه فيها
مع ذلك فلا بأس بان يسمى اليها بايليق كتابا من البيان فاقول
على اعتبار اسماء تنوع في المتكلم وهذا الذي يدل على تمكن مدخله في الـ
كثير يد وتنوع التنكير وهو الذي يعرف به المعرفة والتنكير كصحة
وتنوع المقابلة وهو الله يقال في ذلك السام كلمات وتنوع
المرن وهذا الذي يعرف من المصنف السيد ليو في فاق اصله
لهم ان كان كذلك اما سقطت الجاه باسرها وعرف من منها المتنوع
التميم هو الذي يجعل مكان حروف المد في القاء كما فعله الشاعر في قوله
عادل والعنايا بقولي انا صبت فقا صا بالعين باعانه في قوله
وعنايا صوبتي فيما انقل وسين الوقف سنة شين بجر مهله عند
تيم وسين عند بكرة البين كما يلحق كان المتن في الوقف كما ذكره
ومرديكس بجر او مهله وحيث شين اكد كشة او سيمها وعرفها في

سكون

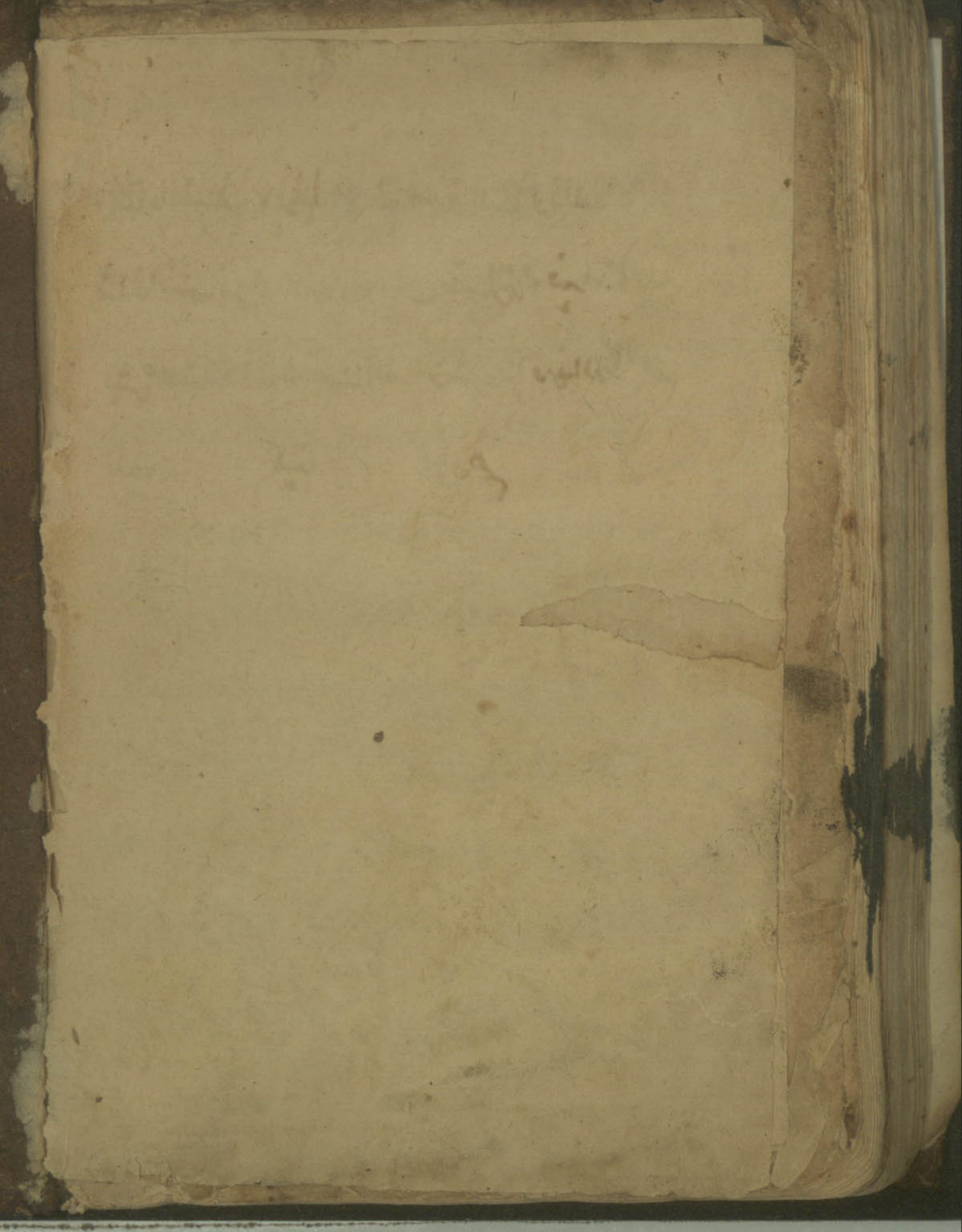
وروى عن معاوية انه قال يوما من افصح النظم فقام رجل من
القصا وقال قوم بنا عدوا ومن فرائد العرا ونا منوا
عن ككشيد نهم ونا منوا عن ككشة ككشة نهم غمزة
فنا عيه ولا طعنا به غير فقال معاوية من هم قال قوط
فالككشة والككشة الحان السين والسين بالهمزة
ويكون فقا عيه بالقاف المضمومة وميرثك فانه والقاف
فيهم القاف وتسلك البائة اهل العراف والغمزة على وزن
ولمزة عدم ميبين الكلام والطعنا به بغير الطائين
ولسك به الباء تشبيه الكلام مثلا الهم ومرفلا نكازة
لحق احوالكم في الاستفهام كقولك اني قاله قد
زيد للشيء فيهم الدال وكل لوزن وسكون الهمزة

والله مكره المقصود ان كان تلميحاً لغيره فمختلف قدومه
 اذا كان كثر السفر كقولك ان قال غلبني الامير الامر
 بالخير وفيه الرأى وسكون الجاه مستقراً به ومثله
 المنجبه من ان يغلب الامير وغرنا انكم من غير اد على
 افر كل كلمه يفظ الحكم عليه انكم بانكم ببعضها مثل
 ان يقول الرجل في قاله يقول ومن العام قالوا
 ومن العامي اذا تذكر لم يرد ان يقطع كلامه ولا
 حال ان يقطع كلامه على ثالث الا اذا اوقفنا الله
 نطقه لا يجازي ما وعدنا في صدر الكلام والمؤمن من منى
 بعينه على خلل فيه ان يطلع بكبر ويعصم عن لو فيه
 فاني يا رضى الله بغير فيها كايما الممنوع بالله

بالثا والضيف لا يجهل الا طيف منه في التنازل ذلك الا
 فان استق على الاستعداد والى يتيسر في غير من ايت
 بشر محبة الاضداد عمننا الله من شره ومنه الله بهم

بلطف كيم نخودهم





خطی